# تقرير النشاطات السنوي

٢٠١٣

**منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ٢٠١٤**

جميع حقوق الطبع والنشر © محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

ص.ب ٦٩٦٤٧ القدس ٩٥٩٠٨

**الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)**

المقر الرئيسي: رام الله، شارع الارسال، حي المصايف، عمارة الريماوي ط١

هاتف: ٢٩٨٩٥٠٦ ٢ ٩٧٢+ / ٢٩٧٤٩٤٩ ٢ ٩٧٢+

فاكس: ٢٩٧٤٩٤٨ ٢ ٩٧٢+

**مكتب غزة: شارع الحلبي، عمارة الحشام**

هاتف: ٢٨٨٤٧٦٧ ٨ ٩٧٢+ / ٢٨٨٤٧٦٦ ٨ ٩٧٢+

فاكس: ٢٩٧٤٩٤٨ ٢ ٩٧٢+

البريد الالكتروني: info@aman-palestine.org

الصفحة الالكترونية: www.aman-palestine.org

التصميم والإشراف على الطباعة:

COLLAGE Productions

تمت طباعة هذا التقرير بتمويل مشكور من حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ

# فهرس المحتويات


كلمة مجلس الإدارة ..... ٥

البيئة المؤثرة في عمل « أمان» وتحديات العام ٢٠١٣ ..... ٨

النشاطات والإنجازات..... ١٠

تطلعات للعام ٢٠١٤..... ٢٥

ملحق (١) مركز المصادر والصفحة الإلكترونية ..... ٢٧

ملحق ( ٢ ) إصدارات " أمان"..... ٢٩

ملحق (٣) الأهداف الإستراتيجية وإنجازات ٢٠١٣..... ٣١

شكر خاص..... ٥٣

# كلمة رئيسة مجلس الإدارة

**د. حنان عشراوي**

شهد عام ٢٠١٣ تحوّلًا مهمًّا في عمل ائتلاف «أمان»، فقد شرعت المؤسسة بتطبيق نهج الإدارة بالنتائج؛ بهدف تعظيم أثر برامجها وتدخلاتها في تحسين مستويات النزاهة والشفافية، وتخفيض مستوى انتشار الفساد في فلسطين. واعتمدت «أمان» في هذا على تعزيز مشاركة المواطنين ومأسستها في جهود مكافحة الفساد وإستراتيجيات المساءلة الاجتماعية. فتشكلت مجموعات النزاهة الطلابية في المدارس والجامعات، وكذلك لجان المجتمع المحلّي، ومجموعات المساءلة، في أنحاء مختلفة من الضفة والقطاع، كما شارك مئات المتطوعين في الضفة الغربية وقطاع غزة في تنفيذ حملة « لا للواسطة» التي نجحوا خلالها بجمع ٢٦ ألف توقيع. وكان هذا ممكنًا من خلال تفعيل منظمات المجتمع المدني الوطنية والقاعدية، وتنشيط المجتمعات المحلية المنظمة وتمكينها في هذه الجهود.

وفي العام ٢٠١٣، كان للإعلام الرسمي والخاص النصيب الأكبر من اهتمام «أمان»، إذ نتج عن برنامج التدريب المكثّف للإعلاميين من مختلف الوسائل الإعلامية المقروءة والمسموعة ومحطات التلفزة، والشراكة والتنسيق الفعال مع نقابة الصحفيين وشبكة أمين ووكالة وطن؛ نتج عن ذلك قيام ٨ وسائل إعلامية بتخصيص برامج مختصة بالمساءلة من ناحية، ونشر أكثر من ٢٢ تحقيقًا استقصائيًّا حول قضايا تُعنى بالشأن العام. لقد كان لهذه التحقيقات نتائج إيجابية ملموسة، منها صدور قرار وزارة الصحة بمنع الأطباء العاملين في القطاع الحكومي من فتح عيادات خاصة بهم، وتفرّغهم للعمل في مؤسساتهم تفرّغًا تامًّا، ابتداءً من ٢٠١٤/١/١، ومنها قرار المجلس الأعلى للقضاء الشرعي رقم ٢٠١٣/٧٢ بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/١، بتجميد إكراميات عقود الزواج، لحين تشكيل لجنة وزارية لتنظيم إعادة صرفها على الموظفين وفق نظام مالي حسب الأصول.

لم يكن بإمكان أمان تحقيق هذه النتائج بدون توافر إرادة قوية، ورؤية واضحة، والتزام ثابت، لدى الطاقم التنفيذي، ولدى قيادة الائتلاف المتمثلة في مجلس الإدارة والجمعية العمومية؛ فقد قدم مجلس الإدارة كل الدعم للمؤسسة في عملية التحول للإدارة بالنتائج، من خلال مشاركته في العديد من ورش العمل، في مقدمتها ورش المراجعة الإستراتيجية، وعقد أكثر من أربعة اجتماعات، لمراجعة النظام الداخلي، والهيكلية التنظيمية، وسلم الرواتب، والوصوف الوظيفية الرئيسة؛ لتحقيق الانسجام مع نهج العمل الجديد ونظرية التغيير التي قررت «أمان» تبنيها. وأصدر مجلسالإدارة الإدارة خلال العام ٢٠١٣ العديد من القرارات كان أبرزها:

١. تبني توجه العمل الخاص بالإدارة بالنتائج، وتحمّل جميع التبعات المتعلقة بذلك، على الصعيد المؤسّسي والبرامجي؛ للتقدم نحو تنفيذ هذا النهج

الجديد، وتكليف الإدارةالتنفيذية بالتعاون مع شركة السهل للتطوير المؤسسي بإعداد مسودة لهيكلية تنظيمية، وسلم رواتب، ووصوف وظيفية جديدة، ونظام للرقابة والتقييم، تتلاءم وهذا التوجه، بالإضافة إلى تدريب طواقم «أمان» عليه، بما يسهم في الانتقال السلس والمرن.

٢. إقرار الهيكلية وسلم الرواتب والوصوف الوظيفية الجديدة ونظام الرقابة والتقييم، والبدء بإجراءات إشغال وظيفتي مدير الشؤون المالية والإدارية، ومدير التخطيط والرقابة والتقييم، اللتين تم إستحداثهما على الهيكلية الجديدة.

٣. على صعيد النظام الداخلي والاشتراكات، تم تعديل المادة رقم ١١، بتحديد قيمة الاشتراك السنوي للعضوية الفردية ب ٢٠دولار لكل عضو، مع بقاء الاشتراك السنوي للمؤسسة العضو (البالغ ١٠٠ دولار) كما هو.

٤. انسجامًا مع المادة رقم ١٠ حول شروط العضوية، تم تجميد عضوية د. كمال الشرافي، نائب رئيسة مجلس الإدارة، بسبب تعيينه وزيرًا للشؤون الاجتماعية.

٥. إقرار التقارير الإدارية والمالية لعام ٢٠١٢.

٦. تحديث إقرارات الذمة المالية لأعضاء مجلس الإدارة، وعرضها على الموقع الإلكتروني للإئتلاف.

٧. استمرار التعاقد مع " أرنست ويونغ" مع التشديد على تدوير الطاقم المدقق على بيانات " أمان"، واتخاذ قرار لاستدراج عروض جديدة من شركات تدقيق للعام القادم ٢٠١٤.

٨. تكليفالإدارة التنفيذية بوضع رؤية حول توجهات " أمان" ومضامين عملها في قطاع غزة، تمهيدًا لمناقشتها، والخروج بقرارات تخص ذلك، خلال عام ٢٠١٤.

٩. تقديم الدعم اللازم لمكتب " أمان" في غزة، لعقد جلسة مساءلة لوزير المالية في الحكومة المقالة حول موازنة ٢٠١٤.

١٠. وفيما يخص تقرير الفساد السنوي فقد قرر مجلس الإدارة على الاستمرار في إصدار التقرير مع ملكيته الكاملة له، من خلال إقراره قبل نشره، مع ضرورة رفع جودته.

حافظت «أمان» خلال عام ٢٠١٣ على علاقات تشبيك فعالة، وعلى مكانة محترمة، على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. فوقعت ما يزيد على ٣٠ مذكرة واتفاقية تعاون مع مؤسسات رسمية، وهيئات محلية وأهلية، لتنفيذ تدخلات في مجال مكافحة الفساد، كما عقدت عدة اجتماعات ثنائية، مع مؤسسة رسمية ذات علاقة، أهمها هيئة مكافحة الفساد، وديوان الرقابة المالية والإدارية، وديوان الموظفين العام، وهيئة سوق رأس المال، ووزارتا العدل والداخلية؛ بهدف مناقشة تطورات النظام الوطني للنزاهة، وجهود مكافحة الفساد. كذلك شاركت «أمان» في العديد من النشاطات المحلية والإقليمية والدولية، كجلسات الاستماع، والتقارير والدراسات، وحملات الضغط، والندوات والمؤتمرات.

وعلى صعيد الاستدامة المالية، سعت " أمان" إلى تنويع مصادر التمويل، وطرح بعض البدائل الذاتية، كامتلاك مقرّ لها، وإنشاء صندوق طوارئ تحت إدارة مجلس الإدارة وإشرافه، بالإضافة إلى بعض الأنشطة المدرّة للدخل.

لا يسعني في النهاية، إلا أن أتقدم بوافر شكري وامتناني لجميع من أسهم وساند وواكب مسيرة " أمان" خلال عام ٢٠١٣، من أعضاء الائتلاف، ومجلس الإدارة، والطاقم التنفيذي، والباحثين، والمدربين، والمستشارين، والمتطوعين، ومنظمات المجتمع المدني الشريكة، والهيئات المحلية، والمؤسسات الحكومية، وجميع الشركاء الدوليين، وفي مقدمتهم منظمة الشفافية الدولية، قيادةً وموظفين، وحكومات هولندا والنرويج ولوكسمبورغ؛ على دعمهم المتواصل لجهود مكافحة الفساد التي تبذلها " أمان"، كما أتوجه بالشكر للاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة، وحكومات السويد وبريطانيا وألمانيا؛ على دعمهم السخيّ لعدد من مشاريع "أمان".

اجتماع مجلس ادارة أمان ٢٠١٣/١٠/٩

# البيئة المؤثرة في عمل «أمان» وتحديات العام ٢٠١٣

حمل العام ٢٠١٣ معه بعض العوامل الخارجية التي كان لها بعض التأثير على مضمون عمل « أمان»، على الرغم من أن تلك العوامل لم تمثل تغييرًا جوهريًّا عمّا كان عليه الحال في العام المنصرم (٢٠١٢).

فمن حيث البيئة التشريعية، أصدر مجلس الوزراء بعض القرارات ذات المضمون التنظيمي، التي ارتبط بعضها بمفهوم ترشيد النفقات العامة، ومنع هدر المال العام، كما هو الحال في القرار الخاص بتقنين سفر الوزراء إلى خارج دولة فلسطين رقم ١٦/٠١/٠٥/م.و/س.ف، الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٠١، وبعضها الآخر بتعزيز مفهوم المساءلة والمحاسبة للموظفين العموميين، من خلال التعديل الذي جرى على اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تشكيل لجان التحقيق الانضباطية، والذي يقلل من انشغال « أمان» بقضايا استقبال تظلمات وطلبات مساعدة من المواطنين. وبعضها الآخر كان ذا علاقة بالهياكل التنظيمية للمؤسسات العامة، كقرار المصادقة على آلية دراسة الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية رقم ١٥/٠٩/٠٣/م.و/س.ف، الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٠، الذي من شأنه – في حال تطبيقه واعتماد الهياكل التنظيمية– التقليل من فرص الواسطة والمحسوبية والمحاباة، في التعيينات والترقيات في الوظيفة الحكومية التي تشكل أكبر مجال للشكاوى التي تصل لأمان. وقد جاء بعضها الآخر ليعزز من مفهوم الشفافية والنزاهة، كما هو الحال في قرار مجلس الوزراء القاضي بتكليف الوزراء تقديم إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم رقم ١٥/٠١/٠١/م.و/س.ف الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٦/١١، وفقا لقانون مكافحة الفساد.

ولكن وفي المقابل، فان التأخر في إقرار الأنظمة واللوائح التنفيذية الخاصة بالقرار بقانون المعدل لقانون الكسب غير المشروع رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن مكافحة الفساد وخصوصا اللائحة الخاصة بحماية المبلغين عن الفساد استمرت بالتأثير السلبي على عمل « أمان» من حيث إحجام المبلغين من التقدم للشكوى على جرائم الفساد خوفا من العقوبات الانتقامية التي من الممكن إن يتم إيقاعها عليهم، خاصة بعد اتخاذ إجراءات انتقامية كالفصل من العمل بحق عدد من المبلغين عن الفساد بحسن نية. وقد أشار استطلاع الرأي للعام ٢٠١٣ أجرته «أمان» إلى إن ٧٦٪ لا يبلغون عن الفساد بسبب غياب الحماية و ٧٤٪ بسبب الخشية من العقوبات الانتقامية.

كما أن عدم إقرار مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات وعدم إقرار نظام أو تعليمات خاصة بمفهوم السجلات العامة وحق الحصول على المعلومات لحين إصدار مشروع القانون استمر في تأثيره السلبي على مبادئ الشفافية في العمل العام، حيث لا تزال «أمان» تتلقى العديد من الشكاوى حول امتناع الموظفين العموميين عن تقديم المعلومات العامة وخصوصا ما يتعلق منها بنتائج مسابقات التعيين وإجراءاته في الوظيفة العامة.

ومن جانب آخر ومن حيث البيئة السياسية، فإن تعاون بعض الجهات الحكومية مع مؤسسة «أمان» وتوقيع مذكرات تفاهم معها سهل من عمل «أمان» مع تلك الجهات، كما هو الحال في مذكرة التفاهم التي وقعت مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة، في تقديم الخدمات الإنسانية للفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية، والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، الذي تُمثل «أمان» السكرتاريا التنفيذية له. وكذلك مذكرات التفاهم التي وقعت مع عدد من الهيئات المحلية، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية؛ للاستفادة من خبرات كل طرف وإمكانياته، وتوحيد الجهود كافة، لتنفيذ مجموعة من الأنشطة، تُسهم في بناء الحكم الصالح، وفي تعزيز نظام نزاهة وطني في فلسطين.

وكذلك الحال في دخول مؤسسة «أمان» شريكًا في عدد من البرامج واللجان الرسمية، ذات العلاقة بتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في العمل العام،

إصدار وزارة المالية موازنة المواطن لسنة ٢٠١٣ استكمالاً للتعاون مع الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة.

كما هو الحال في اللجنة الوطنية العليا لمدوّنة سلوك الموظفين الحكوميين، وكذلك لجنة الحكم والعدالة في نظام المراقبة الإحصائي، الذي مكّن مؤسسة « أمان» من المشاركة، وتقديم رؤيتها في هذه القضايا.

وقد شهد العام ٢٠١٣ تزايُدًا في التجاوب والفهم لدور مؤسسة « أمان»، حيث استجابت العديد من الوزارات والمؤسسات العامة لمراسلات « أمان»، والتوصيات التي كانت تقدمها في تقاريرها الدراسية، واتخذت على ضوئها العديد من أشكال التدخل المطلوب، التي صبت في خانة تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام والمال العام.

ولكن وفي المقابل، وكما هو الحال في العام السابق (٢٠١٢) فقد استمر الانقسام الداخلي، والصراع على السلطة، وغياب دور المجلس التشريعي، أحد أهم أعمدة النظام الوطني للنزاهة، وغياب دوره الجوهري في الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وفي استكمال إقرار منظومة التشريعات، ذات العلاقة بتعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد؛ الأمر الذي أسهم في إضعاف النظام الوطني للنزاهة الذي يُعَدّ الرسالة الرئيسة التي تسعى مؤسسة « أمان» لتحقيقها، بل إن الانقسام وغياب رقابة المجلس التشريعي ومساءلته للسلطة التنفيذية أسهم في ارتفاع وتيرة الانتهاكات، ومنها الاستدعاءات والاعتقالات المتكررة للصحفيين والمدوّنين، ونشطاء شبكات التواصل الاجتماعي للتحقيق في النيابة العامة، بتهم القذف والتشهير والإساءة للسلطة الفلسطينية.

ولا يزال غياب السياسات الحكومية المتعلقة بإصلاح وضع بعض القطاعات يسبّب تلقّي مؤسسة «أمان» العديد من الشكاوى وطلبات المساعدة في هذا المجال، دون القدرة على الوصول إلى حلول مناسبة بشأنها، كما هو الحال في غياب سياسات حكومية واضحة بشأن إصلاح مؤسسة القضاء الشرعي، وقطاع العدالة عمومًا، وكذلك غياب السياسات المتعلقة بقطاع المحروقات.

كما واستمر عدم التعاون من قبل بعض الجهات الرسمية مع «أمان»، منها على سبيل المثال لا الحصر وزارتا الأوقاف والمالية، وهيئة مكافحة الفساد، الأمر الذي شكّل عائقًا في متابعة طلبات المساعدة والاستفسارات التي تصل إلى «أمان» من المراجعين، حيث لم تجب بعض الوزارات على المراسلات التي أرسلتها إليها «أمان» في هذا الشأن. كما أن بعض الجهات الرسمية كانت تتعامل مع مراسلات «أمان» بسلبية؛ ظنًّا منها بأن تلك المراسلات تتضمن اتهامات مباشرة من مؤسسة «أمان» لها، على الرغم من التوضيح الصريح الذي كانت تبيّنه « أمان» في رسائلها، بأن الادعاءات الواردة في تلك الرسالة هي ما يدّعيه المشتكي، ولا تعني بأي حال من الأحوال تبنّي « أمان» لما ورد فيها من اتهامات.

# النشاطات والإنجازات

## الهدف الإستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

لتحقيق هذا الهدف، عززت "أمان" من شراكاتها مع مؤسسات المجتمع المدني؛ من أجل الوصول إلى أكبر قاعدة مجتمعية من المواطنين، لتوعيتهم بخطورة الفساد وأهمية الانخراط في مكافحته، بالإضافة إلى تمكين كل من مؤسسات المجتمع المدني والمواطن في حقل المساءلة الاجتماعية، من خلال توفير الأدوات ورفع القدرات، كشكل من أشكال تحصين قطاعاتنا الفلسطينية من الفساد.

عدد المتدربين الكلي ٢,٦٠٨
عدد الساعات التدريبية ١,١١٦

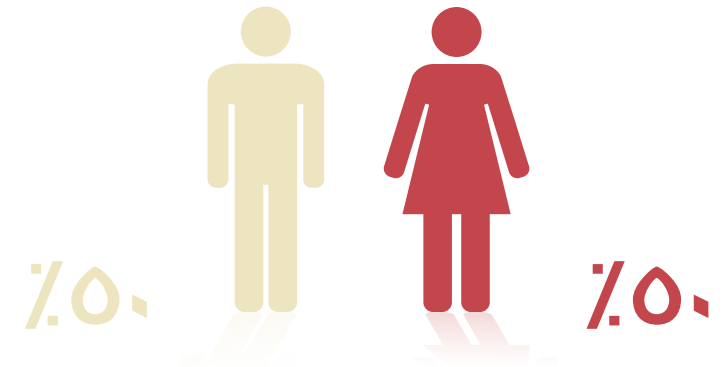


توزيع المتدربين في برامج التوعية في «أمان» للعام ٢٠١٣ بحسب الجنس

مجموعات عمل في حملة ضد الواسطة والمحسوبية/ نابلس ٢٠١٣/١٢/٣

اتخذت «أمان» خلال عام ٢٠١٣ إستراتيجية تقوم على الاستثمار في شراكاتها مع مؤسسات المجتمع المدني، بالتركيز على فئة الشباب، من أجل إحداث التغيير المنشود في القضايا الأكثر تأثيرًا على حياة المواطنين؛ فطوال سنوات عدة سلطت «أمان» الضوء على مدى انتشار ظاهرة الواسطة والمحسوبية وخطورتها على حياة المواطنين، ولا سيّما في التعيينات وتقديم الخدمات العامة. ولهذا ركزت « أمان» فعالياتها خلال عام ٢٠١٣ وبقوة، للضغط باتّجاه اتخاذ خطوات عملية لمواجهة هذه الظاهرة، وأطلقت حملة وطنية طويلة الأمد في الضفة وغزة والقدس، تهدف من جانب إلى توعية المواطنين بظاهرة الواسطة وآثارها السلبية، ودورهم في انتشارها، أو في الحدّ منها والإبلاغ عنها؛ ومن جانب آخر، واصلت الضغط على الجهات الرسمية من أجل اتخاذ التدابير

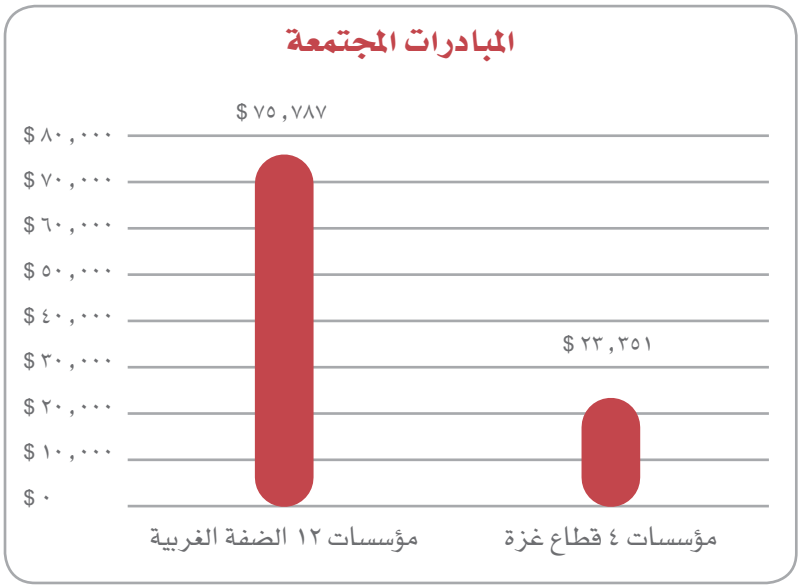


والإجـراءات التطبيقية في الممارسة والقانون، التي تحد من ممارسة الواسطة، وتمنع مرتكبيها من الإفلات من العقاب.

إن حجـم مشاركـة المواطنـين في حملة توقيع العرائض، الذي زاد علـى ٢٦ ألفًا، لمطالبـة الجهـات الرسمية باتخاذ إجـراءات تطبيقية وقانونيـة للحد من ظاهرة الواسطة، وعدد المبادرات التـي نفّذتها المؤسسات الشريكة لأمان، والتي بلغت ١٦ مبادرة؛ يشكّلان مؤشرًا واضحًا على زيادة وعي كل من المواطن ومؤسسات المجتمع المـدني بأهميـة محاربة هذه الظاهرة وتأثيرها. كما شـارك أكثر من ٤٠٠ متطوع مـن الشباب، وبشكل خاص من طلبة الجامعات والمدارس، في تنظيم الحملة، وفي تنفيـذ نشاطات أخرى، عبّروا فيها عن مدى تأثّرهـم بالظاهرة الذي ظهر خلال تغطيـة الإعلام لأحاديـث الشباب ورأيهم حولها أثناء تنفيـذ الحملة. إنّ مشاركة المتطوعين تُعَدّ من النتائج الطويلة الأمد لجهود « أمان»؛ ذلك أن غالبية المتطوعين في الحملة هم من الشباب الجامعي، ومن طلبة المدارس الذين استهدفتهم «أمان» في السنوات السابقة في حملاتها التوعوية.

أمـا على صعيد مؤسسـات المجتمع المدني، فإنّ حجم الجهد الطوعي الذي وضعته المؤسسـات الشريكة في تنفيذ المبـادرات، أثناء الحملة، من خلال تجنيد موظفيها ومتطوعيهـا وقاعدتهـا الجماهيريـة في المناطـق المختلفة، واستمرارهـا طواعية في تنفيـذ نشاطـات استكماليـة؛ قـد أظهر استدامـة نتائج عمل « أمـان» مع هذه المؤسسات، والتي منها مأسسة مكافحة الفساد ضمن إستراتيجياتها دون الاعتماد المباشر على « أمان» في تمويل فعالياتها.

## من عمل "أمان" في قطاع غزة ...

- سـت مؤسسـات مجتمع مـدني و عشـرون مؤسسة قاعديـة في قطاع غزة تفاعلـت و انخرطت في تعزيز منظومة النزاهـة والشفافية والمساءلة، من خـلال تنفيذ مجموعـة تدخلات وحملات رفع الوعي العـام، حول الفساد وزيادة انخراط المواطنين في التبليغ عنه.
- المؤسسـات الشريكة في قطاع غزة تراجـع أهدافها العامة وتطور خططها الإستراتيجية بما يتلاءم مع بناء نظام النزاهة الوطني، وثلاث مؤسسات شريكـة نجحت في الحصول على تمويل لتنفيـذ مشاريع لمكافحة الفساد: مركـز هدف لحقوق الإنسان، وجمعية بُنيان والمعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية.
- اتسـاع القاعدة الجماهيرية لأمـان وانخراط سكان المناطـق المهمشة في قطاع غزة في جهود مكافحة الفساد والتبليغ عنه وازدياد عدد الشكاوى.

كمـا شهد العـام ٢٠١٣، وعلى أثر تكثيف جهود « أمـان» في خلق ثقافة الإبلاغ عن الفسـاد، ارتفاعًـا في حجم المتوجهين لمركـز المناصرة والإرشـاد القانوني، لطلب الدعـم والإرشـاد؛ إذ ارتفعـت نسبتهم بـ ١٩,٦٪ مقارنة مع العـام ٢٠١٢. ومن الجديـر بالذكر أن المواطنين الذين قدمـوا معلومات عن شبهات فساد قد تحولت صفـة الأغلب منهم، من ضحايا فسـاد إلى شهود عليه، وهذا يؤكد نجاح "أمان" من خلال ما نفذته من حملات رفع الوعي بثقافة الإبلاغ عن الفساد، والتي بلغت ٦ حمـلات (٢٦٠ ساعة بثّ إذاعي)، وعشرات الزيارات الميدانية للمناطق المهمّشة، واستهدافهـا للفئات الشابة والنسوية، في تغيير الثقافـة السائدة. وقد بلغت نسبة النساء المتوجهـات لمركز المناصرة خلال العام ٢٠١٣ (٢١,٤٪) من إجمالي عدد

المتوجهـين للمركز، كما ارتفع عدد المستفيديـن من الزيارات الميدانية التي نفذها المركـز، من ٣٨٨ عام ٢٠١٢ إلى ٨٥٨ عام ٢٠١٣. وجدير بالذكر أن أحد الفائزين بجائـزة النزاهة ٢٠١٣ التي تخصصها «أمـان» سنويا لتكريم المبلغين عن الفساد كان أحد المتوجهين لمركز المناصرة والإرشاد القانوني للتبليغ عن جريمة فساد، في إحدى الهيئات المحلية التي تم الحكم فيها في محكمة جرائم الفساد.

من أنشطة مركز المناصرة والإرشاد القانوني: ٢١ نشاطًا توعويًّا في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع ١٦ في قطاع غزة، و٥ في الضفة الغربية، نتج عنها توجّه العديد من المواطنين إلى مركز المناصرة؛ للتبليغ عن قضايا فساد.

اتّسـاع القاعدة الجماهيرية لأمـان، وانخراط سكان المناطق المهمشة في قطاع غزة في جهود مكافحة الفساد والتبليغ عنه، وازدياد عدد الشكاوى.

وعلى ضوء هذه الشكاوى، تمكّن مركز المناصرة والإرشاد القانوني في « أمان» من عقـد ١١ جلسة استمـاع ومساءلة لمسؤولين رسميين، نتج عنهـا تغيير سياساتي أو

لقاء جمع ما بين الخبير في البنك الدولي ورئيس فريق عمل PEFA السيد بيير ميسيلي والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة ٢٠١٣/١٢/١٣

نشاط توعوي في قرية الملالحة جنوب مدينة غزة – نوفمبر ٢٠١٣

قانـوني أو إجرائي، كاعتماد أنظمـة شفافة فيما يتعلق بآليات عمل لجان التحقيق بالأخطاء الطبية، وآليات منح الإعفاءات الجمركية لأصحاب الإعاقة والجمعيات الخيريـة، ووضع نظام من قبـل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بخصوص المسابقـات التـي تنظمهـا شـركات الهواتف الخلويـة، ومجموعة مـن التدخلات والحوار الذي أدى للوصول إلى تفاهمات مشتركة مع الجهات الرسمية، كتلك التي وصلنـا فيهـا لإجماع حول اعتبار عدم تنفيذ قرارات محكمـة العدل العليا فسادًا، والضغط لوقف اعتماد مقترحات مشاريع القوانين المتعلقة بالشأن العسكري.

قامـت « أمـان» بتطوير إستراتيجيـة التكاملية في العمل والتعـاون، ما بين القطاع العـام ومؤسسات المجتمع المدني، لتعزيز ثقافـة **المساءلة المجتمعية**؛ فبمبادرة مـن « أمـان» تم إنشاء منتدى يضم ١٨ مؤسسة أهليـة للرقابة على أداء **المؤسسة الأمنيـة** ومساءلتهـا، المبـادرة لاقت تعاونًا من قبـل وزارة الداخليـة التي أبدت رغبتهـا واستعدادهـا للتعـاون مـع المنتدى. وعلى هـذا الصعيـد تم في نهاية عام ٢٠١٣ تطويـر النظام المرجعي للمنتـدى، وخطة عمله للعامَين القادمَين. إن أهمية

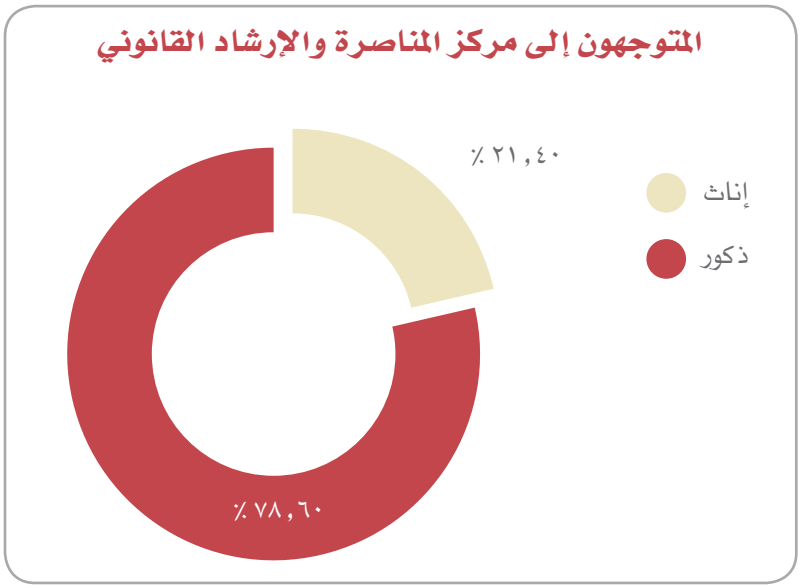


كسر الحاجز ما بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية، الذي كان غير ممكن في الأعوام السابقة، وإبداء المؤسسة الأمنية استعدادها للتعاون وللخضوع للمساءلة المجتمعية؛ يُعَدّ ظاهرة تستحق تسليط الضوء عليها في العالم العربي، وتجربة يُقتدى بها مستقبلا. ولهذا طلب فرع منظمة الشفافية الدولية في بريطانيا من « أمان» إنتاج فيلم عن هذه التجربة؛ بهدف نشرها وتعميمها على مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، ودراسة إمكانية قيام « أمان» بتنفيذ زيارات مستقبلية، لتنمية قدرات هذه المؤسسات في المستقبل القريب.

من جهة أخرى، شهد عام ٢٠١٣ تطوّرًا وتقدّمًا، في أداء الفريق الأهلي لدعم شفافية **الموازنة العامة**، من خلال تبنّي إستراتيجية التخصيص والتعاون المباشر والمسبق، مع الوزارات والمؤسسات الخدماتية الحيوية لتلبية أولويات المواطن واحتياجاته؛ إذ نجح الفريق الأهلي، خلال العام ٢٠١٣، في استهداف ثلاث وزارات أساسية، وهي وزارة التعليم والصحة والشؤون، الاجتماعية واستطاع عقد اجتماعات معها، قبيل وضعها لموازنات ٢٠١٤؛ ليتمكن الفريق من المشاركة والرقابة، ومن ثم المساءلة، حول ما تم إنجازه. هذا وقد بلغ عدد أعداد الفريق

ورشة عمل الشركات المساهمة العامة حول تضارب المصالح ٢٠١٣/٠٦/٢١

الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة ٢٢ مؤسسة عضوًا، مدعومين بمجموعة من الخبراء الماليين والاقتصاديين والأكاديميين ذوي الخبرة والاختصاص.

وفي إطار تعزيز دور القطاع الخاص والشركات المساهمة العامة، لتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وأثرها على تعزيز الشفافية؛ تم في ٢٠١٣ توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة سوق رأس المال الفلسطيني.

ووضع خطة عمل، شملت العديد من الأنشطة، كان أبرز نتائجها تطوير مؤشر لقياس التزام الشركات المساهمة العامة في تطبيق مدوّنة قواعد الحوكمة وإطلاقه، ورفع الوعي لدى تلك الشركات وتنميتها لتطبيقه، ووضع خطط متابعة لنتائجه خلال عام ٢٠١٤.

## الهدف الإستراتيجي الثاني: تفعيل دور الإعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول أعمال المؤسسات ذات العلاقة.

استمرت "أمان" في العمل على نقل الإعلام من جهة متلقية للخبر إلى جهة مستقصية وفاعلة، من خلال التركيز على تفعيل دور الصحافيين والإعلاميين والمدونين، والشباب في مجموعات التواصل الاجتماعي، والعمل على بناء شراكات فيما بينها.

خلال عام ٢٠١٣ شملت تدخلات "أمان" عدة محاور، منها تنمية القدرات والتوعية وتبني مبادرات إعلامية خلّاقة؛ ففي جانب التمكين تم التعمق أكثر في مهارات إعداد التقارير الاستقصائية، حيث نفذت "أمان" برامج تدريبية وتوعوية (٤٠٠ ساعة تدريبية) للصحفيين والناشرين على مواقع التواصل الاجتماعي وخريجي كليات الإعلام. كما تمّ -وبالتعاون مع ٢٣ مؤسسة قاعدية- تنفيذ لقاءات توعوية لتوصيل مفاهيم محددة، لها علاقة بتطوير النشر والمساءلة، والبحث والاستقصاء في قضايا الشأن العام وإدارة المال العام. ترافق البرامج التوعوية والتدريبية مع دعم فني ولوجستي ومالي بسيط لتنفيذ ٢٥ مبادة شبابية،

### ومضات إعلامية...

إنتاج خمس حلقات إذاعية وبثّها ضمن برنامج « نقطة مساءلة» في الضفة الغربية وغزة، حول «تكرار الضبط والإتلاف لعشرات الأطنان من المواد الغذائية الفاسدة، أو الأدوية المنتهية الصلاحية، أو الأغذية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي»، « مستوى النزاهة والشفافية في تقديم الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة»، «النزاهة والشفافية في توزيع خدمات البلدية وتحديدا خدمة توزيع المياه في مدينة الخليل التي تعاني من أزمة»/ الضفة الغربية، «اختلاط مياه الشرب بالمياه العادمة في مخيم الشاطئ»، «أسباب عدم نشر تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية في غزة».

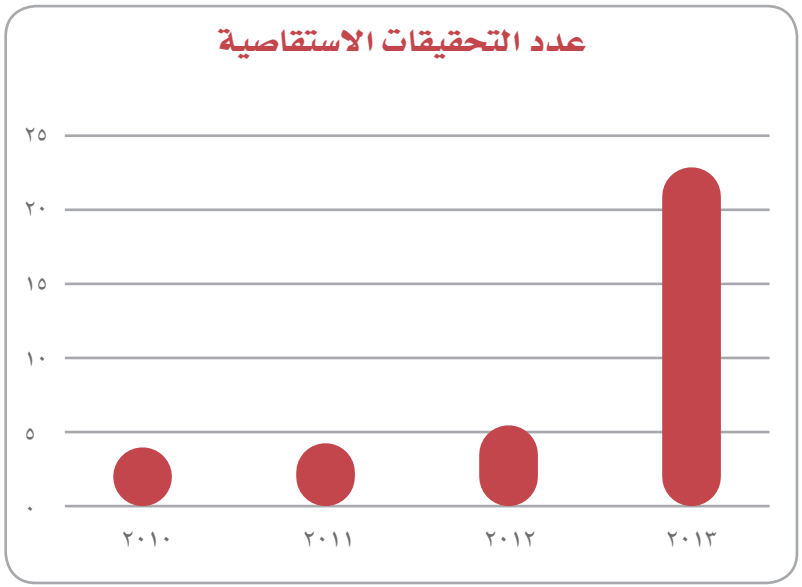


كإنتاج مواد إعلامية تناقش الفساد والشفافية والنزاهة.

ومن أهم النتائج الملموسة على هذا الصعيد، ارتفاع عدد التحقيقات الاستقصائية، من تحقيق استقصائي واحد عام ٢٠١٠ إلى ثلاثة تحقيقات عام ٢٠١١، وخمسة عام ٢٠١٢، إلى أن وصل إلى مجموع التحقيقات الصحفية التي أجريت في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠١٣ إلى ٢٢ تحقيقًا استقصائيًّا، وكان لـ « أمان» تدخّلٌ وتوجيهٌ مباشرٌ لثمانية عشر تحقيقًا منها.

ومن أهم المواضيع التي عالجتها التحقيقات، وأدت إلى نتائج ملموسة، قضايا ضعف المساءلة والرقابة في رسوم عقود الزواج، ضمن اختصاصات القضاء الشرعي، وضعف الشفافية في تسجيل الحجاج، والتعذيب في سجون غزة، وضعف الرقابة الرسمية وتجاوزات ترخيص مركبات السير، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، وصناعة غرف الموت في المستشفيات الحكومية، والأطفال الخدج في غزة.

كذلك كان هناك أثر ملموس في تشجيع المجموعات الشبابية الناشطة على صفحات الإعلام الاجتماعي لإثارة النقاشات المتعلقة بقضايا فساد؛ ففي منتصف

عـام ٢٠١١ كان هناك صفحة واحدة على موقع الفيسبوك تتطرق لمناقشة الفساد في فلسطـين (الشعـب يريد إنهـاء الفساد)، أمـا في نهاية ٢٠١٣ فقـد تم رصد ٧ صفحات فلسطينية.

وعلـى صعيـد تبنـي الإعلام لبرامـج خاصة تعالـج موضوع الفسـاد في فلسطين، أسهمت البرامج التدريبية ولقاءات العصف الذهني التي عقدتها « أمان» في تبني سـت محطـات إذاعية محليـة، في كل مـن رام الله وبيت لحم والخليـل وطولكرم وجنين وقطاع غزة، عملية إنتاج برامج مساءلة إذاعية جادة، تعتمد على التحضير المسبـق، وجمع الحقائق والمعلومات. وعلى صعيد الإعلام المرئي قام تلفزيون وطن بالتعاون المباشر مع « أمان» بالإعداد والإنتاج والإدارة لبرنامج «ساعة رمل»، وبثّ ١٠ حلقات مساءلة تلفزيونية ونشرها على العديد من المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل، وقد فاق عدد المشاهدين والمتفاعلين مع الحلقات على الإنترنت ٧٧ ألفًا لـكل حلقة. وجديـر بالذكر أن تلفزيون وطن قد طـوّر القسم الخاص بالتحقيقات الصحفيـة لديه، وتبنى إنتـاج برامج دائمة تتعلق بالفسـاد في إستراتيجية عمله. مـن المواضيع الجديـر ذكرها والتي عالجتها حلقات ساعـة رمل قضايا ومواضيع مهمـة، تلمس حياة المواطنين بشكل مباشر، كتأخير بناء مجمع الوزارات، وحماية المبلغين، والأزمات المتتالية في الجامعات وغياب رقابة الحكومة ومتابعتها، وموقف أجهزة الأمن من ملاحقة الصحفيـين واعتقالهم، وغياب التشريعي عن الرقابة، وغياب الرقابة على نواب التشريعـي، وتجار المركبات ومجالات التهرب الضريبي والتزويـر، والواسطـة والمحسوبية في التعيينـات الحكومية، والنزاهـة والشفافية في بيئـة إدارة الإنتـاج والبيـع للعقاقير الطبيـة والأدوية، والنزاهـة والشفافية في التحويلات الطبية من قبل وزارة الصحة.

## أين تذهب نقود العرسان ؟

بعـد أسبـوع فقط من نشر تحقيـق حول هدر المال العـام في المحاكم الشرعية، عقـد اجتمـاع لمجلس الوزراء ورفع توصية للجهـات ذات العلاقة بمعالجة هذه المسالة ووقف هدر المال العام، وبعد نشر التحقيق بشهر، اتّخذ مجلس القضاء الأعلـى قرارًا بتجميد صـرف إكراميات عقود الـزواج ، وبتشكيل لجنة وزارية لتنظيـم عملية الرقابة على إكراميات عقود الزواج، وما يؤخذ من زيادات على هامش المبلغ الأصلي من المواطن.

هـذه هـي القضيـة التـي اختارتهـا الصحفيـة ناهـد أبـو طعيمـه لتحقيقها الاستقصائي؛ في محاولة للكشف عن أسباب الاستمرار في جباية رسوم إضافية مقابل عقود الزواج، وأين تذهب تلك الأموال؟ ولماذا لا تذهب إلى وزارة المالية؟ العريـس عند عقد القـران يدفع ما يزيد على ما هو مفترض، بدون أن يهتم، وبـدون "أن يعرف" مبلغًا يصـل أحيانا إلى خمسة وعشرين دولارًا، وما يدفعه العرسـان لا أحـد يعرف أين يذهـب، وكيف يتم التصرف بـه، ووزارة المالية لا تعرف عن هذه المبالغ.

الصحفيـة ناهد أبـو طعيمة، بالتعـاون مع مؤسسـة " أمـان" وبتحفيز منها، أجـرت التحقيق، والتقت برئيس مجلس القضـاء الشرعي، وبكل الجهات ذات العلاقة، واكتشفـت التجاوزات، حيث اعترفت إحـدى القضاة، بحضور رئيس مجلـس القضاة، أنهم عثروا على حساب بنكي لا أحد يعلم به، بقيمة ٦٠٠ ألف شيكل، وبلا رقيب.

واكتشفت أن هناك قلة شفافية، وعدم وضوح، في توزيع المبالغ التي يتم جمعها مـن قبل مجلس القضاء الشرعـي، توزع بلا نظام أو معايير. بعد نشر التحقيق في الإعـلام أوضح ديوان قاضي القضاة رفضهم واستهجانهم للتحقيق المنشور في الصحافة المحلية.

المواطـن الفلسطيني أمجـد حمارشة، قال بعـد نشر قرارات مجلـس القضاء الأعلى: "أذكـر الشيـخ الذي قام بعقـد قراني في المحكمـة الشرعية برام الله كيف سرق ٣٠٠ شيكل بدون وجه حق بالإضافة إلى رسوم عقد الزواج، وأضاف إذا كان القضاة حرامية وفاسدين فعلى البلد السلام."

مـن جهة أخرى، كان للإعـلام حضور متزايد في تغطية فعاليـات « أمان» لاسيّما جلسات المساءلة والاستماع، وعدم الاكتفاء بالتغطية؛ بل متابعتها بإجراء حوارات ومناقشـات حـول المواضيع المطروحـة في هذه الجلسـات. وفي تطوّر كبـير أصبح الإعـلام أحد المصـادر التي تعتمد عليها « أمان» في إثـارة نقاشات مجتمعية حول قضايـا فساد مفترضـة، وهو عكس ما كان يحدث في السابـق من اعتماد الإعلام على القضايا التي تطرحها مؤسسات المجتمع المدني كـ« أمان»، وفي هذا دلالة على أن الإعلام بدأ يأخذ موقعه الصحيح ليكون مبادرًا في المعركة ضد الفساد.

## الهدف الإستراتيجي الثالث: بيئة عمل هيئات الحكم المحلي تُسهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحدّ من انتشاره

إنّ الهيئات المحلية أقرب المؤسسات من المواطنين؛ فهي على تواصل مباشر ويومي معهـم أكـثر من الحكومـة المركزيـة المقدمة للخدمـات. وعليه، جعلـت "أمان" مسألـة تعزيـز النزاهة والشفافيـة والمساءلة في عمل هيئات الحكـم المحلي هدفًا إستراتيجيًّـا في عملها، للمساهمة في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين بعدالـة ونزاهـة وشفافية، وبشراكة مـع المجتمعات المحلية متلقيـة الخدمة، ورفع الدرجة والمستوى في استجابتها لأولويـات المواطنين واحتياجاتهم ولاسيّما الفئات المهمشة منهم.

شهد العام ٢٠١٣ ارتفاعًا ملموسًا في مستوى إرادة الهيئات المحلية للتعاون والانفتاح على منظمات المجتمع المدني وخاصة مؤسسة أمان، مع استمرار الشراكة والتعاون مع ٢٠ هيئة محلية، بدأ العمل معها خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. لقد وقّعت "أمان" خلال عـام ٢٠١٣ إحدى عشرة مذكـرة تفاهم وتعاون جديـدة، مع هيئات محلية في الضفـة الغربية وقطاع غزة ( قلقيليـة، العبيدية، العيزرية، نابلس، الرام، بيت فجار، يطا، الظاهرية، المغازي، جباليا، بني سهيلة).

وشملـت محاور التعـاون العمل علـى مواءمة مدوّنـة السلوك العامـة، لتتناسب

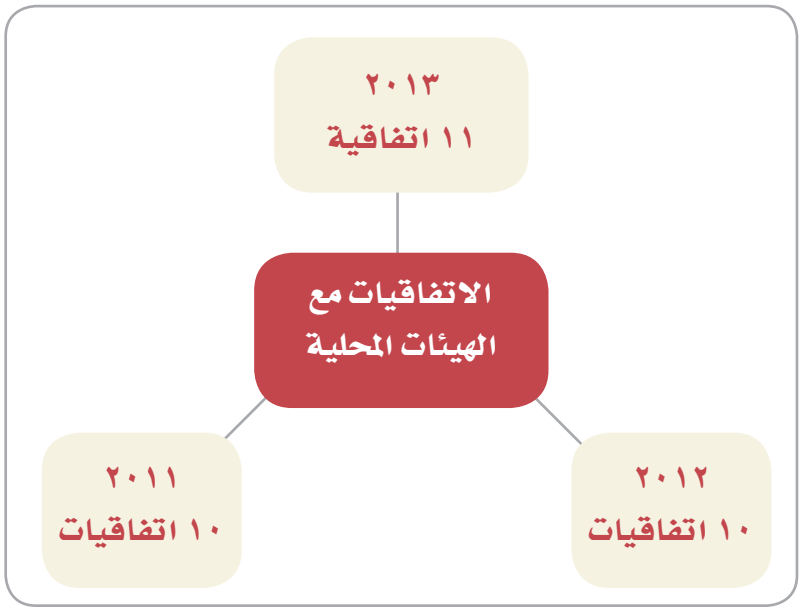


وتتـلاءم والواقـع الخدماتـي والمؤسسـي والقانـوني لـكل هيئـة، وترجمتها إلى إجراءات تطبيقية في حياة الهيئة والعاملين فيها، كذلك استمر العمل على تمكين المجتمعـات المحلية مـن الانخراط والمشاركـة في الحكم، وتحديـد أولوياتهم في خطط الهيئات، وممارسة المساءلة الاجتماعية لعملية التنفيذ. ومن جهة أخرى، قدمت "أمـان" الإسناد والدعم الفني واللوجستـي للهيئات والمواطنين؛ بهدف تفعيل التواصل بين الطرفين.

على الصعيـد الأول، تم الانتهاء من مواءمة المدوّنة للبلديات والهيئات المستهدفة، وتبعـه عقـد ١١ دورة تدريبية ولقاءً توعويًّـا، لتنمية قدرات العاملـين على تطبيق المدوّنـة، والرقابـة علـى الالتـزام بها. وعلـى هذا الصعيـد، ظهـرت العديد من المؤشـرات التي تدلل علـى تحقيق نتائج أولية مهمة؛ فعلـى سبيل المثال وفي خطوة متقدمـة، قامت بلديـة المغازي بإعـداد "موازنة المواطن" ونشرهـا، حتى يتمكن المواطنـين من الاطلاع على موازنة البلدية بلغـة سهلة، تسهّل عليهم الانخراط في الرقابة على عمليات الصرف والجباية، وهي خطوة تندرج في سبيل تعزيز مبادئ

توقيع ميثاق الخدمة في بلدية الرام ١٧/ ٤/ ٢٠١٣

تشكيل اللجنة المحلية في أم سلمونة- بيت لحم ١٠/ ١٢/ ٢٠١٣

الشفافيـة في عمل البلدية. كذلك قامت بلديـة قلقيلية بعقد جلسة استماع لعرض إنجازاتهـا؛ تعزيزا لمبدأ الانفتاح على الجمهور، وإتاحة حق المواطنين في ممارسة المساءلـة الاجتماعية، كما تقدمت العديد من البلديات بطلب من " أمان" لتقديم الإسناد لها لتطوير أنظمة الشكاوى لديها ووحداتها.

أما على الصعيد الثاني، وفي سبيل رفع قدرات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، لتكـون شريكًا في تحديد الاحتياجات والأولويـات المجتمعية في المناطق المستهدفة، وتقـديم الإسناد والمـؤازرة المجتمعية (المواطنـة) لهيئات المحليـة، فقد تم إعداد ميثـاق تقديم الخدمـة للمواطنين، وهو تجربة حديثة العهـد في العالم، وفريدة في العـالم العربي، ويتمثـل بعقدٍ اجتماعي ما بين المواطنـين وهيئاتهم المحلية، يحدد الواجبـات والحقوق والالتزامات لكل طرف؛ في سبيـل الوصول إلى أفضل مستوى للخدمـة بعدالة ونزاهة وشفافيـة. إن إعداد الميثاق هو خطـوة تمهيدية، ستسعى «أمان»، خلال عام ٢٠١٤، لمساعدة أطراف هذا الميثاق على تطبيقه والالتزام به.

إضافـة إلـى ذلك تم تنفيـذ أكثر من ٦٠ ساعـة تدريبية، والعديد مـن أيام العمل التوعويـة للمجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام، في جوانب تتعلق بوسائل المساءلـة الاجتماعية وأدواتها، كتنفيذ مسـوح بطاقة رأي المواطن، وعقد جلسات الاستماع، وإعداد التحقيقات الاستقصائية.

وعلـى الصعيـد الثالث، بـدأت « أمـان»، وفي إطار مشـروع تشارك فيـه عدد من المؤسسـات الفلسطينيـة، في تنفيـذ برنامج (تجاوب) الذي يهـدف إلى التمكين وتقديم الإسناد للمجتمعات المحلية في أربع مناطق (فروش بيت دجن، أم سلمونة، محافظـة قلقيلية، المغراقة في قطـاع غزة) للتواصل مع السلطـات والجهات التي تقـدم لهم الخدمـة، بما فيها الهيئـات المحلية. كما يركـز البرنامج على تحسين تجاوب السلطات المحلية والوطنية مع المواطنين وأولوياتهم، حيث سيوفر البرنامج الفرصة لممثلي الفئات المستهدفـة (اللجان المحلية)، للتأثير على ممثلي الحكومة والجهـات ذات الصلـة، بعـد تقديم الإسنـاد لهم في مجـالات مهـارات الضغط والمناصـرة والتخطيـط والمساءلـة الاجتماعية، كمـا سيُسهم البرنامـج في تعزيز استجابـة هذه الجهات لاحتياجات الفئات المستهدفة، من خلال العمل على تطوير السياسات العامة، والأنظمة التي تنظم تقديم الخدمات للجمهور.

في خطوة تُسجَّل لفلسطين على دورها الريادي والمبادر في حركة الشفافية الدولية،

قامت " أمان" بإعداد ٨ مدوّنات سلوك لثماني هيئات محلية، وهي: قلقيلية وبيت فجار والعبيدية ويطا والظاهرية في الضفة الغربية؛ والمغازي والبريج وبني سهيلة في قطاع غزة.

تم اختيار بلدية رام الله، إلى جانب ثلاث بلديات أخرى في العالم، لاختبار مؤشر عالمي أعدته منظمة الشفافية الدولية ( نظام النزاهة الوطني للهيئات المحلية). وتقوم « أمان» بإدارة هذا المشروع في فلسطين، بصفتها الفرع الوطني للمنظمة، من خلال فحص مدى ملاءمة هذا المؤشر لواقع عمل الهيئات المحلية في جوانب عدة، من بينها الشفافية، والمساءلة، والحكم والنزاهة، والعلاقة مع المجتمع المحلي والفئات المستهدفة، وغيرها. لقد أظهرت النتائج الأولوية للدراسة أن بلدية رام الله تتمتع بشكل كبير بمقومات النظام الوطني للنزاهة في عمل الهيئات المحلية، إلى جانب وجود بعض التحديات والفجوات التي بدأت بلدية رام الله بالفعل باتخاذ خطوات تطبيقية لتذليلها. هذه النتائج دفعت العديد من الهيئات المحلية في فلسطين إلى الطلب من « أمان» تنظيم زيارة تبادلية لبلدية رام الله؛ للاطلاع على هذه الخبرة، ومن المتوقع تنفيذ هذه الزيارة في الربع الأول من عام ٢٠١٤ التي ستشمل كذلك مشاركة من « أمان» لعرض هذه التجربة في ألمانيا على ممثلي عدة فروع عالمية، بدعوة من منظمة الشفافية الدولية.

## الهدف الإستراتيجي الرابع: بيئة عمل المؤسسات العامة تُسهم في الكشف عن جرائم الفساد وتحد من انتشاره

القطاع العام هو أكبر القطاعات الفلسطينية؛ وهو ما يتطلب إستراتيجية تدخل تستند إلى الأولويات والحاجة، لذا ركزت " أمان" خلال عام ٢٠١٣ على استكمال العمل بشكل أساسي مع وزارات الداخلية والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية وديوان الموظفين العام، فهذه أأكثر المؤسسات احتكاكًا مع المواطن، وتقدم خدمات أساسية هي صلب حقوق الإنسان، كالحق في العمل، والأمن، والتعليم، وتمكين الفقراء والمهمشين.

عُقدت جلسات استماع تناولت قضايا تهم الشأن العام في قطاع غزة ( القروض والمنح الجامعية، إدارة الهيئة العامة للمعابر والحدود، شركة الكهرباء، إدارة الإنفاق العام، دور سلطة المياه في الرقابة على جودة المياه) وجلستا استماع إذاعيتان عن نشر تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية وعملية إعادة الأعمار.

لقد أفضى التعاون مع وزارة الداخلية إلى نتائج ملموسة وحيوية خلال عام ٢٠١٣، فقد اتبع البرنامج التدريبي والتوعوي الذي نفذته « أمان» واستهدف أكثر من ١٦١ ضابطًا وموظفًا ومدربًا في سبعة أجهزة أمنية، بالعمل على تطوير نظام لاستقبال الشكاوى ومعالجتها في كل جهاز أمني، بتعاون كامل مع « أمان». وفي خطوة لمأسسة واستدامة الاستفادة من المواد التي طورتها « أمان» وخبرتها، بدأت الوزارة بالعمل على تطوير قسم خاص حول الفساد ضمن الدليل التدريبي العام لحقوق الإنسان الذي تستند إليه الوزارة في تنفيذ دوراتها التدريبية لمنتسبي الأجهزة الأمنية.

نفذت «أمان» تدريبًا للعاملين في الأجهزة الأمنية حول «تدريب مدربين» لبناء قدراتهم في المفاهيم الخاصة بمكافحة الفساد، ونقلها لجميع العاملين في المؤسسة الأمنية.

ولاحقًا لتدريب مكثف حول النزاهة والشفافية والمساءلة في الإجراءات المالية

والإداريـة، الـذي استهدف مديـري هذه الدوائـر في وزارة الداخليـة والأجهزة الأمنية؛ بدأت الوزارة بتطوير هذه الإجراءات، وتوحيد المفاهيم، وتطوير النماذج والأنظمـة ذات العلاقـة، وهو مـا سيؤدّي إلى تعميـق التعاون بين « أمـان» ووزارة الداخلية، لإتمامه خلال عام ٢٠١٤.

وزارة التربيـة والتعليم وخمسـون مدرسة ينفذون ٧٨ مشروعًا طلابيًا في غزة؛ للكشـف عن الفساد في الخدمات العامة، وخمس مجموعات للنزاهة تتشكل في جامعات غزة.

استمرت وزارة التربية والتعليم، شريك « أمان» الدائم، وللعام الثالث على التوالي، بتنفيذ مسابقة «مشاريع طلابيـة ضد الفساد» والمتمثلة بإعداد مشاريع على شكل تقاريـر خاصة، تفحص مـدى الالتزام بالنزاهـة والشفافيـة والمساءلة في تقديم خدمـات حيوية في أماكن سكن الطلبة، بمشاركة ٢٠٠ مدرسة و٢٣٠ معلمًا ومعلمة ومشرفًا، وأكثر من ٥٠٠٠ طالب؛ في سبيل خلق ثقافة رافضة للفساد لدى طلبتنا.

شهـد العام ٢٠١٣ إنجـازا لمأسسة هـذه المسابقة، فقد بدأت الـوزارة بتأهيل طاقم مدربين ومشرفين من الوزارة ليتولوا إدارة المسابقة سنويًّا، دون الحاجة لتدخـل « أمان» المباشـر، إضافة إلى تطوير دليل شامـل وطباعته، موجه لكل مـن الطلبة والمشرفين والمعلمين، حول الفسـاد ومكافحته، ليتم الاسترشاد به سنويًّـا. دفعت النتائـج المذهلة لأداء الطلبـة، وتفاعلهم مـع المسابقة، وجودة تقاريرهم ودقتهـا، منظمة الشفافية الدولية للطلب من « أمان» بنقل تجربتها لدول أخرى في العالم العربي.

ارتفـاع مستـوى التعـاون والتجاوب بـين ائتلاف أمـان والقطـاع الحكومي في قطـاع غزة أدى إلـى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومـات، وإلى مشاركة أوسع للمؤسسات العامة والمسؤولين في جلسات الاستماع والمساءلة، وطلب دعم أمان في إعـداد مدوّنة سلـوك للموظف العـام، وتبنّي الممارسـات الفضلى في إدارة الشـأن العام، ونواب المجلـس التشريعي وصناع القـرار ينخرطون في فعاليات أمان، ويوصون بتبنّي توصيات أمان الخاصة بتعزيز منظومة النزاهة في إدارة الشأن العام

أمـا في قطاع غزة، وفي خطوة لتوسيـع دائرة الطلبة المستهدفين من هذا البرنامج هناك، فقد بدأت « أمان» هذا العام بتنفيذ المشروع، مستهدفة ٥٠ مدرسة (قرابة ١٥٠٠ طالـب) علـى أن يتم توسيـع المشروع خـلال الأعوام القادمـة، و كان لهذا المشـروع أثـر ملموس على الطلبـة، من خـلال المشاركة الفاعلـة للطلبة في حملة الضغط التي نفذتها « أمان»، حول الواسطة والمحسوبية، وبشكل تطوعي على مدار أسبوع كامل.

شهد عام ٢٠١٣ تنفيذ العديد من الأنشطة والتعاون مع القطاع الأكاديمي في الضفة الغربيـة وقطاع غـزة، باستهداف عدد من الجامعات وكليـات المجتمع، كجامعات بيرزيت، وفلسطين، والأزهر، وكلية فلسطين التقنية، عبر تنظيم زيارات ميدانية، وعقد ورش هدفت لزيادة وعي الطلبة بمفاهيم النزاهـة، والشفافية، والمساءلة، وتشجيعهم لتنفيذ مبادرات تصبّ في مكافحة الفساد.

عبر الفيديو كونفرنس " أمان" والأكاديميون في رام الله وغزة يناقشون سبل تعزيز المساءلة المجتمعية من خلال التعليم ٢٠١٣/١٢/٧

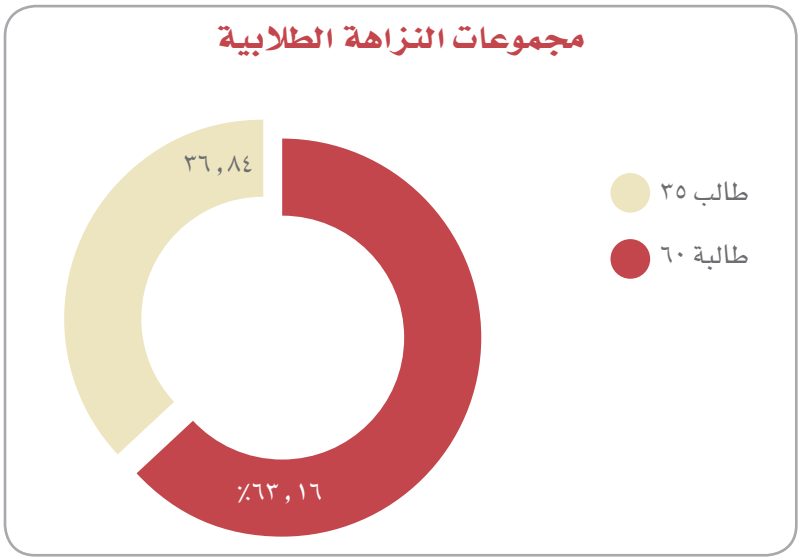


## مجموعات النزاهة الطلابية

تم تشكيل ٧ مجموعات نزاهة، مكونة من ٩٥ طالبًا وطالبة، وتدريبهم وتزويدهم بدليل « أمان» التدريبي، الخاص بمفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة وآليات تنفيذ مبادرات تصب في مكافحة الفساد.

ودعمـا للنشاطات اللامنهجية، وبالشراكة مـع مركز التأهيل المجتمعي في نابلس، ومؤسسـة تامـر التعليميـة في رام الله؛ عقـدت «أمـان» دورتـين تدريبيتين لثلاثة منشّطـين و٢٠ منشّطـة في المخيمات الصيفية، حول مفاهيـم النزاهة، من خلال اللعب للأطفال، وتقديم أدوات تعليمية خاصة بهذه الأنشطة.

استمـر العمل خلال ٢٠١٣ مع ديوان الموظفـين العام أبرز شركاء « أمان»، لمعالجة قضايـا إهدار المـال العام، أو ترشيـد للنفقات، من خلال تكثيـف الجهود لتعزيز النزاهـة والشفافية والمساءلة في إدارة قطاع الموظفين العموميين، أكبر القطاعات نصيبًـا في الموازنة العامة، حيث شكلت تقارير « أمان» المتخصصة مرجعًا لتطوير إجراءات التعيين، لتكون أكثر شفافية ونزاهة، ومستندة إلى تخطيط واحتياج.

قامـت «أمان» بإسناد الديـوان في مهمته التي أوكلها له مجلـس الوزراء، والمتعلقة بقيادة عملية النشر والتعميم لمدوّنة سلوك العاملين في الوظيفة العمومية، وتمكين الموظفين من تطبيقها. قادت «أمان» اللجنة الفرعية للجنة الوطنية للمدوّنة عملية تطوير خطة العمل (٢٠١٣-٢٠١٥) لتنفيذ المدوّنة، كما شاركت في عضوية اللجنة الفرعيـة لتطوير نظام داخلي خاص، يحكم عمـل اللجنة الوطنية للمدوّنة المشكّلة بقرار من مجلس الوزراء.

لقاء مع مجموعات طلابية في نابلس ٢٥-١١-٢٠١٣

## مشاركة الشباب في جهود مكافحة الفساد

بمبـادرة من « أمـان»، تم تأسيـس ٧ مجموعـات نزاهة، تتألف مـن معدل ١٥ طالبًـا في كل مجموعـة، في أربع جامعات وكليات فلسطينيـة، موزعة بالتساوي في الضفـة الغربيـة وقطاع غـزة؛ بهدف رفع وعـي الطلبة بمفاهيـم النزاهة، والشفافية والمساءلة، وتشجيعهم لتنفيذ مبادرات تصبّ في مكافحة الفساد.

توقيع اتفاقية تفاهم مع وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠١٣/١٠/١٠

إن لواقع الاحتلال وصعوبة الأوضاع الاقتصادية أثرًا مباشرًا على حياة شريحة واسعة من المواطنين؛ مما دفع بـ» أمان» لبناء شراكة جدّية مع وزارة الشؤون الاجتماعية، لتعزيز النزاهة والشفافية والمساواة والعدالة في عملية تقديم الخدمات الإنسانية للفقراء والمهمشين، وتمكينهم من ممارسة حق المساءلة المجتمعية حول نزاهة هذه العملية. وتم تشكيل فريق عمل، قاد خلال عام ٢٠١٣ عملية تطوير دليل خاص بمنع الفساد، في تقديم الخدمات الإنسانية، سيتبع بتنفيذ برنامج تدريبي للمسؤولين والعاملين والباحثين الميدانيين على تطبيقه خلال عام ٢٠١٤. كما تم مواءمة مدوّنة سلوك العاملين في الوظيفة العمومية؛ لتتناسب واحتياجات هذه الوزارة وخصوصيتها، ولتتكامل مع الدليل المُعدّ.

من المتوقع إحراز أثر مهم على صعيد مأسسة عملية تمكين المواطنين من ممارسة حق المساءلة المجتمعية، فما يتعلق بنزاهة عملية توزيع المساعدات خلال عام ٢٠١٤، فقد بدأت عملية تشكيل مجالس المنتفعين من خدمات الوزارة وتمكينها، في أربع مناطق في الضفة الغربية نهاية عام ٢٠١٣، في خطوة أولى ستمتد إلى مناطق أخرى، بناء على تقييم هذه المرحلة.

## الهدف الإستراتيجي الخامس: تحسين أداء أمان تجاه تحقيق رسالتها

### تقرير دائرة الشؤون الإدارية والمالية لعام ٢٠١٣

تتكون «أمان» من ثلاث دوائر رئيسة ومكتب غزة، وتشكل الدائرة المالية والإدارية ما نسبته ٢٠ بالمائة من حجم القوى العاملة في المؤسسة، وتقوم بوظائف رئيسة هي: شؤون الموظفين، والمحاسبة، والمشتريات والتي من خلالها تقدم الدعم والإسناد للدوائر وأقسام المؤسسة الأخرى. ويقع على عاتق الدائرة توفير بيئة مريحة وداعمة للموظفين العاملين في المؤسسة، الذين يُعَدّون أهم موارد المؤسسة، من خلال توفير جميع المستلزمات اللوجستية والتقنية، وإتاحة الفرص لجميع الموظفين والموظفات، لتطوير معارفهم وقدراتهم في مجال مكافحة الفساد، من خلال إشراكهم في ورش عمل وبرامج تدريبية، على الصعيد المحلي والدولي.

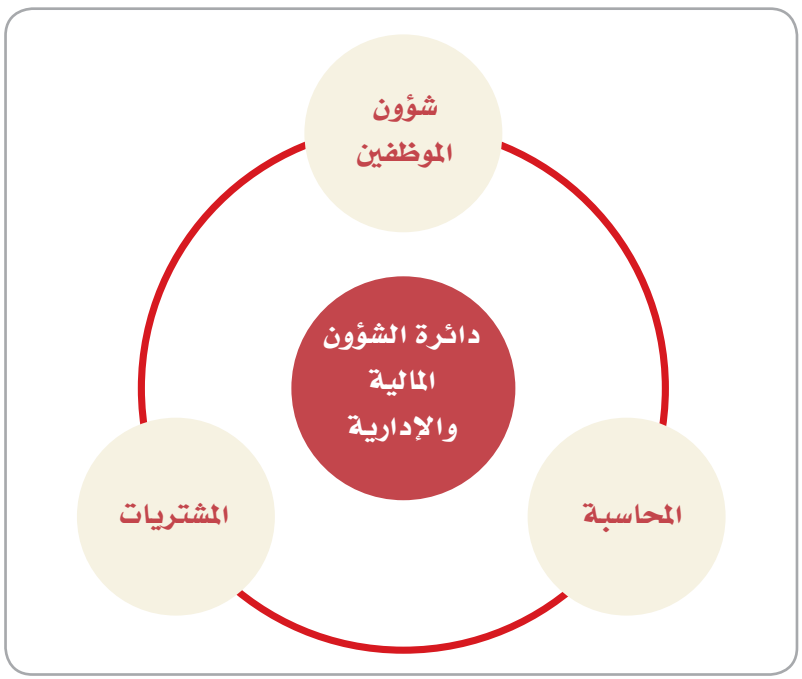

## ١. حجم القوى العاملة في الائتلاف

بلغ عدد موظفي الائتلاف مع نهاية عام ٢٠١٣ تسعًا وعشرين موظفًا موزعين ما بين مكتب رام والله وغزة، شكلت الإناث ٥٩٪ بالمائة من حجم القوى العاملة، و٥٢٪ ممن يشغلون المناصب العليا في الائتلاف. كما يواصل الائتلاف سعيه إلى استقطاب الخبرات الجديدة، حيث تم استقطاب ٣ موظفين جدد في هذا العام، وفي سياسة واضحة وشفافة في التعيين، من خلال الإعلان عن الوظائف الشاغرة، وفرز الطلبات المستلمة بعناية فائقة، وإجراء مقابلات واختبارات للمتقدمين، علمًا أن لجان المقابلات تتشكل من خبراء في مجال الوظيفة المطلوبة من خارج أمان. ويسعى الائتلاف أيضًا إلى إتاحة فرص تدريب للخريجات والخرجين الجدد، حيث استوعب الائتلاف في مكاتبه في رام الله وغزة عددًا من المتدربات والمتدربين؛ بهدف إكسابهم المعرفة والخبرات العملية في مجال مكافحة الفساد، لتوسيع فرص العمل أمامهم.

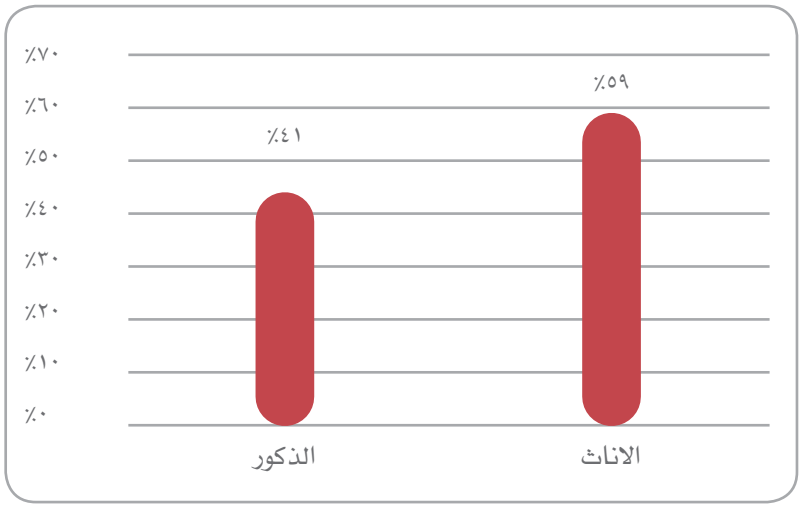


توزيع القوى العاملة في "أمان" حسب الجنس

تجدر الإشارة إلى أن ١٠٪ من العاملين في "أمان" قد انضموا لبرامج الماجستير في الجامعات المحلية، كما أنهت إحدى العاملات درجة البكالوريوس خلال العام ٢٠١٣، ويأتي هذا ترجمة لسياسة "أمان" في تشجيع التعلّم في المؤسسة.

## ٢. تنفيذ برامج تدريبية للطاقم وتبادل الخبرات مع الفروع الأخرى

عمل الائتلاف هذا العام على رفع مستوى موظفيه، حيث قام بتنفيذ العديد من التدريبات وفق خطته السنوية، شارك فيها معظم أفراد الطاقم، كما شاركت المديرة التنفيذية في برنامج تدريبي للقيادة التنفيذية، تنفذه منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع تسع فروع لها بما فيها فلسطين. وفي مجال تبادل الخبرات، شارك مدير الشؤون الادارية والمالية في تدريب فروع الشفافية في لبنان واليمن والأردن، حول الإدارة المالية للمشاريع، والمؤسسات الأهلية، والرقابة الداخلية.

جدول (١) يبين المشاركات التدريبية للموظفين:

| موضوع التدريب | مكان انعقاد التدريب | الجهة الممولة | الفئة المستهدفة |
|---|---|---|---|
| إعداد قصص النجاح | مكتب « أمان» | TI | منسقو البرامج والمشاريع |
| نظام الرقابة والتقييم « برنامج الإدارة بالنتائج» | رام الله | TI | منسقو البرامج والمشاريع |
| تحليل المعلومات واستطلاعات الرأي | أريحا | TI | منسقو البرامج والمشاريع |

| موضوع التدريب | مكان انعقاد التدريب | الجهة الممولة | الفئة المستهدفة |
|---|---|---|---|
| برنامج تجاوب للقيادة الفاعلة | أريحا | DFID | محمد أبو صلاح- دائرة البرامج والمشاريع ولؤي جابر-مركز المناصرة والإرشاد القانوني |

جدول (٢) يبين المشاركات في المؤتمرات والورش الخارجية للموظفين:

| موضوع الورشة / المؤثر | مكان انعقاد التدريب | الجهة الممولة | الموظف المشارك |
|---|---|---|---|
| ورشة العلاقة بين القطاع الخاص والعام | الدار البيضاء / المغرب | UNDP | وائل الحاج – دائرة البرامج والمشاريع |
| ورشة تدريبية حول الاتصال والتواصل وحملات الضغط والمناصرة | برلين / ألمانيا | TI | رامي موسى – دائرة الشؤون الإدارية والمالية |
| ورشة تدريبية حول تحليل وجمع المعلومات | تونس | TI | صمود برغوثي – وحدة البحث والتطوير<br>رامي موسى – دائرة الشؤون الإدارية والمالية |
| ورشة تدريبية حول أدوات المساءلة الاجتماعية « بطاقات التقييم المجتمعي» | عمان / الأردن | شبكة أنسا | هامة زيدان-مركز المناصرة والإرشاد القانوني<br>لانا طواشة – دائرة المشاريع |
| ورشة تدريبية حول تعزيز نظام النزاهة في عمل الهيئات المحلية | برلين / ألمانيا | TI | فيولا عطا الله – دائرة البرامج والمشاريع |
| ورشة عمل للمجموعة البؤرية لمبادرة لا للإفلات من العقاب | برلين / ألمانيا | TI | جميلة عبد – دائرة البرامج والمشاريع |
| ورشة عمل حول إعداد دراسة النظام الوطني للنزاهة | برلين / ألمانيا | TI | جميلة عبد – دائرة البرامج والمشاريع |
| مؤتمر الممولين لمؤسسة المستقبل الدولية | مونرو/ سويسرا | مؤسسة المستقبل الدولية | جميلة عبد – دائرة البرامج والمشاريع |
| ورشة تبادل الخبرات لمراكز المناصرة والإرشاد القانوني مع فروع الشفافية الدولية | برلين / ألمانيا | TI | لؤي جابر – مركز المناصرة والإرشاد القانوني |
| ورشة عمل حول الأبحاث النوعية | عمان / الأردن | TI | عبير مصلح- وحدة البحث والمصادر |

| موضوع الورشة / المؤثر | مكان انعقاد التدريب | الجهة الممولة | الموظف المشارك |
|---|---|---|---|
| مؤتمر بحثي حول الأبحاث المعدة حول مخاطر النزاهة في التقاء القطاعين العام والخاص | القاهرة /مصر | TI | صمود برغوثي – وحدة البحث والتطوير<br>بلال البرغوثي- مركز المناصرة والإرشاد القانوني |
| ورشة حول المساءلة «مساءلة المحيط» | برلين / ألمانيا | TI | فضل سليمان- دائرة الاعلام |
| ورشة عمل حول تطوير المشاريع الإقليمية للمنطقة العربية | برلين / ألمانيا | TI | عصام حاج حسين- دائرة البرامج والمشاريع |
| ورشة تدريبية حول مهارات التحقيق الإداري ودور القضاء التأديبي في مسألة الفساد | شرم الشيخ / مصر | TI | بكر تركماني - مكتب غزة |
| ورشة تدريبية حول مهارات التحقيق الإداري ودور القضاء التأديبي في مسألة الفساد | شرم الشيخ / مصر | TI | بلال البرغوثي- مركز المناصرة والإرشاد |

## ٣. تفعيل مدوّنة السلوك

تـولي « أمـان» أهمية كبيرة لنشر قيم النزاهة والالتـزام بمدونة السلوك الخاصة بهـا بين موظفي الائتـلاف، حيث تم وضع خطـة لتفعيل الالتزام بهـا كان أبرزها تبنـى فكرة الموظف النزيه للعام، من خلال وضع معايير حول مدى التزام الموظف بإحـكام المدوّنة، والعمل التطوعي المبذول من قبـل الموظف. تجدر الإشارة إلى أن الزميلـة فيولا عطا الله قد تم اختيارها الموظفة النزيهة للعام ٢٠١٣، وتم تكريمها ماديًا ومعنويًا.

## ٤. بيئة العمل الداخلية

عمل الائتلاف خلال هذا العام على إجراء أعمال ترميم لمكتبيه في رام الله وغزة، وذلـك من أجل استيعاب الموظفين الجدد، وذلك ضمـن المساحة المتوفرة، وتوفير بيئـة عمل مريحـة للدوائر الجديـدة التـي تم استحداثها في الهيكليـة الجديدة، وهـي: دائـرة البرامج والمشاريع، ودائـرة التخطيط والرقابة والتقييم، ودائرة الشـؤون الإدارية والمالية. كما قامت الدائرة بتوفير وسائـل اتصال جديدة بين الموظفين، تعتمـد علـى استخدام أحـدث وسائل التكنولوجيا، حيث تم ربط مكتب غزة بمكتـب رام الله بخط اتصال VPN، وقام الائتلاف بتغيـير مقاسم الهاتف، واعتماد IP Telephone؛ كل ذلك بغية تسهيل العمل ورفع كفاءته.

# تطلعات للعام ٢٠١٤

## أداء مهني عالٍ...
## حضور وطني وإقليمي قوي... نتائج وأثر

تتّجه أنظار العالم في السنوات الأخيرة نحو ما بات يُعرف بنظرية التغيير، الهادفة إلى تعظيم أثر التدخلات التنموية؛ لإحداث التغيير المنشود على جميع الصعد، من خلال تعزيز القدرات الإدارية، والتفكير الإستراتيجي المبني على النهج الحقوقي، ومكافحة الفساد.

منذ قرابة السنتين تتهيأ « أمان» لتطبيق هذه الأداة، من خلال تطوير فاعلية المؤسسة وكفاءة برامجها، بهدف تحقيق رسالتها والأثر المنشود؛ ففي أواسط ٢٠١٢ قامت بعثة استشارية من منظمة الشفافية الدولية بتقييم هيكلية المؤسسة، خاصة الهيئات الحاكمة، والعلاقات البينية، بهدف تطوير القيادة الذكية، التي من شأنها أن تقود المؤسسة باتجاه تحقيق المخرجات والنتائج المرجوة، على المدى المتوسط والبعيد. وقد تزامنت عملية التقييم هذه مع المراجعة الإستراتيجية بمساعدة شركة السهل للتطوير المؤسسي، حيث عقدت المؤسسة سلسلة من ورش العمل، بمشاركة أعضاء « أمان»، إلى جانب الطاقم والأطراف ذات العلاقة، تمخّضت عنها الخطة الإستراتيجية ٢٠١٣-٢٠١٥ المبنية على النتائج ومؤشرات قياس الأداء، رافقها وضع نظام شامل للرقابة والتقييم، كما تم تطوير الهيكل وسلم الرواتب والوصوف الوظيفية وأنظمة وإجراءات العمل، لتنسجم مع نهج الإدارة بالنتائج.

وفي منتصف ٢٠١٣، نفذت « أمان» مرحلة تجريبية لفحص سلسلة النتائج ومصفوفة الرقابة والتقييم؛ تمهيدًا لتعديلها إن لزم الأمر. وفي هذا السياق، انضمّت « أمان» إلى برنامج دولي تجريبي، تشارك فيه فروع وطنية أخرى لمنظمة الشفافية الدولية في سيرلانكا وفيتنام وغواتيمالا، يهدف البرنامج إلى إدماج التعلم في نظام الرقابة والتقييم، بحيث تتمكن الفروع الوطنية من إنتاج المعرفة

اجتماع مجلس الإدارة لمناقشة نهج الإدارة بالنتائج ٢٠١٣/٨/٦

والدروس المستفادة، وتوثيقها، وضخها للطواقم التنفيذية والحاكمة في المؤسسة، والمجموعات المستهدفة.

وبناء على ما تقدم، تتطلع « أمان» إلى المباشرة الفعلية في تطبيق نهج الإدارة بالنتائج، خلال ٢٠١٤، بالاستناد إلى القدرات والإمكانيات والأدوات التي تم تطويرها ووضعها لخدمة العمل، لاستكمال الأولويات الإستراتيجية التي بدأ العمل بها خلال ٢٠١٣.

وستركز الأولويات الإستراتيجية حول تمكين المواطنين الفلسطينيين لمزيد من الانخراط في جهود مكافحة الفساد، من خلال الإبلاغ عن الفساد، وتنفيذ المبادرات الخلاقة المختلفة ذات الزخم الجماهيري، إذ ستكثّف « أمان» استهدافها للمجموعات المحلية الشبابية والنسوية، لتمكينها في مجال المساءلة الاجتماعية، وستولي اهتمامًا خاصًّا بدمج النوع الاجتماعي في إستراتيجية المؤسسة؛ بهدف

تذليل العقبات وسد الفجوات، أمام مشاركة النساء في جهود مكافحة الفساد. كما وللمرة الأولى تفرد « أمان» هدفا إستراتيجيًّا واضحًا خاصًّا بالإعلام، إدراكًا منها لأهميته في عملية صنع الرأي العام المناهض للفساد، كما سيتم تكريس العمل القطاعي من خلال تنفيذ إستراتيجية تدخل متكاملة وبناء خبراء من طواقم «أمان» التنفيذية في هذه القطاعات، وإظهار هذا الاهتمام في هيكلية المؤسسة.

وتتطلع « أمان» إلى توسيع عملها في قطاع غزة، حيث ستقوم بتطوير رؤيتها لطبيعة عملها ومجالاته والأدوات التنظيمية اللازمة، وخطة مكثفة لتطوير قيادة تنفيذية قادرة على قيادة العمل وتوجيهه في مجال مكافحة الفساد.

وحتى تتمكن من تحقيق رسالتها وأولوياتها الإستراتيجية وخطة التوسع والانتشار الأفقي مع المجتمعات المحلية، ستركز « أمان» خلال ٢٠١٤ على تطوير إستراتيجية تمويل خلاقة، تعتمد على التمويل الذاتي من ناحية، وعلى توسيع ائتلاف الممولين من ناحية ثانية، كما ستعمل على تمكين قيادة الصف الثاني لتحقيق الاستدامة للمؤسسة. وفي ذات السياق، ستستقبل « أمان» خلال نيسان ٢٠١٤ بعثة منظمة الشفافية الدولية لتقييم نظام المخاطر والأمن؛ بهدف تطوير خطة لإدارة المخاطر وإجراءات وقائية لحماية طواقم المؤسسة ومعلوماتها.

وعلى الصعيد الإقليمي، ستعزز « أمان» مشاركتها وإسهاماتها في تطوير خطة إستراتيجية عربية لمكافحة الفساد، لمنظمات المجتمع المدني، تشكل جزءًا من خطة التدخل لمنظمة الشفافية الدولية، حيث ستستند الخطة إلى نتائج التقرير الإقليمي حول الفساد السياسي في المنطقة العربية وتوصياته، الذي تقود العمل عليه حاليًّا «أمان»، ويشترك فيه كل من اليمن ولبنان ومصر وتونس والمغرب إلى جانب فلسطين.

من ناحية ثانية، ستواصل « أمان» تقديم الدعم الفني ونقل تجربتها للفروع العربية تحت التأسيس؛ بهدف مساعدتها على تبنّي برامج وإستراتيجيات عمل فعالة وتنفيذها لمكافحة الفساد.

# ملحـق (١): مركز المصادر والصفحة الإلكترونية

يعمـل مركـز المصـادر علـى توفـير الكتـب والتقاريـر والأبحـاث والإحصائيات والدراسات المحلية والإقليمية المتخصصة في مواضيع مكافحة الفساد، إضافة إلى مـا هو متوفر إقليميًّـا ودوليًّا، وذلك خدمة لأعضاء « أمـان»، والباحثين، والمجتمع المحلي، وصناع القرار، وطلبة الجامعات، والجمهور الفلسطيني.

## وقد حقق مركز المصادر النتائج الآتية خلال العام ٢٠١٣:

١. إضافة ١٠٠ مادة حول موضوع الفساد (كتب وتقارير مطبوعة، وكتب وتقارير ودراسات – نسخ إلكترونية).

٢. استـلام ٢٥ رسالـة رسمية من مؤسسـات حكومية ومؤسسـات أهلية، تطلب تزويدها بمنشورات " أمان" ، سواء التقارير أو كتيبات القوانين.

٣. أمـا بالنسبـة للموقع الإلكتروني، فقـد أصبح من أهم المصـادر الفلسطينية للباحثين والمعنيين في قضايا مكافحة الفساد، لما يحتويه من تقارير ودراسات تتعلـق بالنزاهة والشفافية والمساءلة في كل مـن القطاعات العام، والخاص، والأهلـي، إضافة إلى آخر التطـورات والأخبار المتعلقة بالفساد، على المستوى المحلي والعربي والـدولي وأظهرت الإحصاءات ازديـادا كبيرا مقاربة للسنة الماضيـة في عدد الزوار. أما بالنسبـة للمكتبة الإلكترونية، فقد انخفض عدد زوارهـا علـى ما بلغه العـام الماضي بسبـب الاعتماد المتزايد علـى الزيارات للموقع الاكتروني و مركز المصادر.

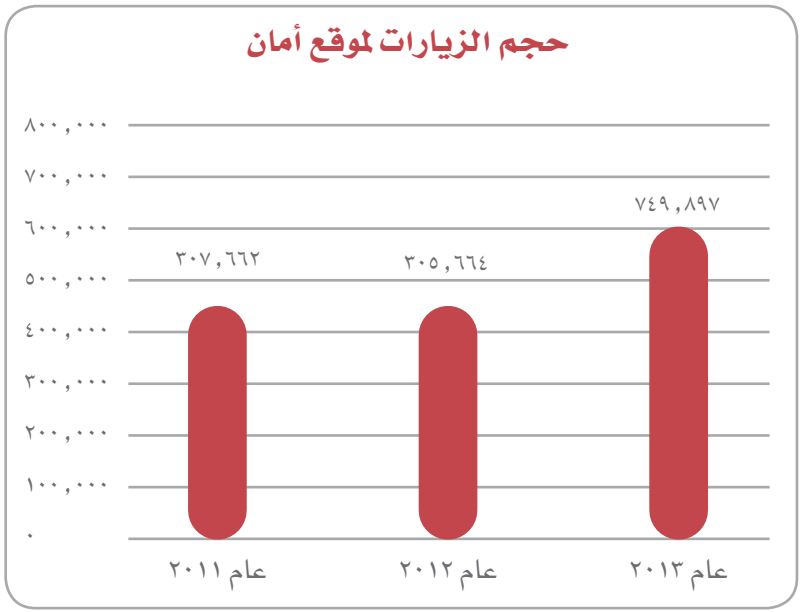

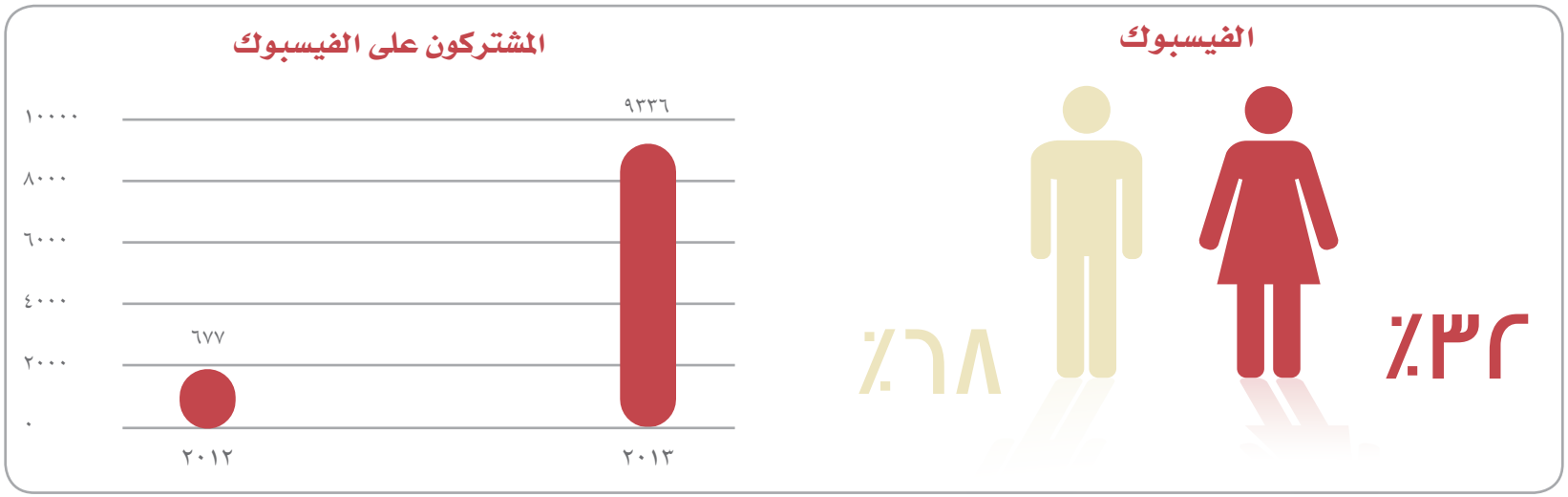


**الفيسبوك:** عدد المشتركين على صفحة «أمان» على الفيسبوك خلال السنتين الماضيتين

# ملحق (٢)- إصدارات «أمان» في العام ٢٠١٣

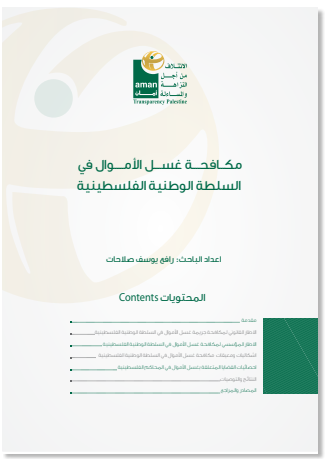

النزاهة والشفافية والمساءلة
في مواجهة الفساد

سلسلة تقارير رقم [65]
واقـــع النزاهة والشـفافية والمســاءلة في عمل
مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية
المحتويات
آيار 2013

سلسلة تقارير (66)
النزاهة والمساءلة والشفافية في
إدارة صندوق تطوير واقراض البلديات
أيار 2013

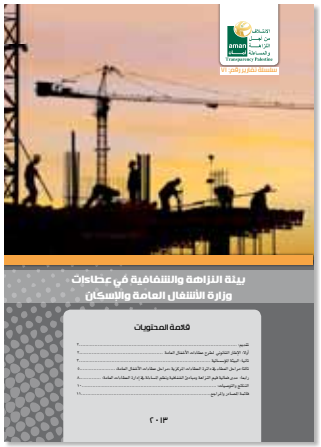
بيئة النزاهة والشفافية في عطاءات
وزارة الأشغال العامة والإسكان
قائمة المحتويات
٢٠١٣

سلسلة تقارير رقم 67
قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة
في إدارة هيئة الاذاعة والتلفزيون
المحتويات
آيار 2013

2012
التقريـــر الســـنـــوي

تقرير الفساد ومكافحته
فلسطين ٢٠١٢
عام التحدي...

الفساد
الخطاب والممارسة
2013

مشاركة المجتمع المدني للأطراف الرسمية
في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان) في فلسطين نموذجا
نوفمبر 2013

# ملحق (٣): الأهداف الإستراتيجية وإنجازات ٢٠١٣

الهدف الإستراتيجي الأول: زيادة مساهمة المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني في الجهود الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

| الهدف المرحلي | المخرجات | النشاطات المخططة | المنفذ | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ١.١ اهتمام الجمهور الفلسطيني بالتبليغ ودعم جهود مكافحة الفساد ارتفع. | ١.١.١ ثلاث مجموعات نزاهة طلابية في الجامعات (١٢ طالبًا في كل مجموعة) تشكلت، وثلاث مبادرات شبابية ضد الفساد في المجتمع المحلي دعمت. | - إنشاء ثلاث مجموعات نزاهة طلابية في الجامعات (٢ ضفة/١ غزة)<br>- دعم ثلاث مبادرات شبابية ضد الفساد (٢ ضفة/١ غزة). | - تم إنشاء ٧ مجموعات نزاهة طلابية.<br>- تم استقبال ٦ مبادرات شبابية ضد الفساد، تمهيدا لدراستها واختيار شكل الدعم لها . | |
| | ٢.١.١. مواد مساندة (أدلة، مسرحيات، مسابقات طلابية، مخيمات صيفية...) ومناهج تعليمية ذات علاقة بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة لطلاب المدارس والجامعات الفلسطينية معدة. | - إعداد كتيّب وبروشور تثقيفي حول منظومة الفساد،<br>- تنفيذ سبع عروض مسرحية (ضفة).<br>-تنفيذ مسابقتي مشاريع طلابية في مواجهة الفساد لطلبة الصف التاسع (ضفة) تشمل:<br>- تنفيذ ١٠ دورات تدريبية للمعلمين والمشرفين للصف التاسع حول منظومة الفساد بشكل عام والمساءلة المجتمعية بشكل خاص (ضفة).<br>- عقد احتفال تقييم وتكريم المشاريع الطلابية الفائزة.<br>- نشر وتوزيع معلومات حول المشاريع الطلابية في نشرة إخبارية خاصة.<br>- دعم مخيمين صيفيين في الضفة وغزة، من خلال تطوير زاوية النزاهة ومدتها يومين على الأقل في كل مخيم (ضفة غزة).<br>- عقد يومي عمل بشكل نصف سنوي للأكاديميين، لإطلاعهم على آخر مستجدات مكافحة الفساد ودور التعليم ودمج الطلبة في ذلك (ضفة غزة).<br>- عقد لقاء سنوي لمجموعة من الطلبة الجامعيين والأكاديميين الناشطين، حول مواضيع خاصة مختارة تتعلق بمكافحة الفساد (ضفة وغزة). | - تم إعداد الكتيّب والبروشور التثقيفي<br>-تم تنفيذ خمسة عروض مسرحية (ضفة).<br>- تم تنفيذ المسابقتين.<br>- تم تنفيذ ١٠ دورات.<br>-تم عقد احتفال تقييم وتكريم المشاريع الطلابية الفائزة.<br>- تم إعداد نشرة إخبارية خاصة بالمشاريع.<br>- تم دعم مخيمين صيفيين.<br>- تم عقد يومي العمل للاكاديميين (ضفة وغزة). | تم تنفيذ ٥ عروض بناء على الموازنة التي توافرت. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ١. ١. ٣. حملة توعية منفذة حول الواسطة والمحسوبية وحق الحصول على المعلومات في المجتمع. | – تنفيذ حملتين توعويتين حول أبرز أشكال الفساد في المجتمع ( ١١٠٠ متر لوحات شوارع، ٤٠٠ ومضة إذاعية) ضفة/ غزة). | – تم تنفيذ حملتين توعويتين حول الواسطة والمحسوبية إضافة إلى حملة حول حق المساهمين في الحصول على المعلومات. | |
| | | – تنفيذ ثلاث حملات توعوية لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن ممارسات فساد (١٨٠٠ ومضة) (ضفة غزة). | – تم تنفيذ ثلاث حملات اذاعية. | |
| | | – تنفيذ ٢٤ زيارة ميدانية، وبشكل خاص للمناطق المهمشة للتوعية بمنظومة الفساد ومكافحته، وتشجيعهم على الإبلاغ عن ممارسات فساد، والتقدم لطلب الإسناد من مركز المناصرة والإرشاد القانوني (ضفة غزة). | – تم تنفيذ ٢٧ زيارة ميدانية. | |
| | | – توفير خط مجاني لتقديم الإسناد لضحايا ومبلغي ممارسات الفساد. | – تم توفير الخط مجاني. | |
| | | – عقد لقاءين مركزيين للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة. | – تم عقد لقاءين للفريق لدراسة وتحليل موازنة ٢٠١٣. | |
| | | – إعداد ونشر تقريرين استقصائيين تتعلقان بالفساد، استنادًا للشكاوى التي تصل إلى مركز المناصرة والإرشاد القانوني. | – تم إعداد تقريرين (الإعفاءات الجمركية، القضاء الشرعي). | |
| | | – عقد أربع جلسات استماع بالاستناد إلى مواضيع شكاوى وردت لمركز المناصرة والإرشاد القانوني. | – تم عقد ٥ جلسات استماع. | |
| | | – إعداد ونشر منشور يتعلق بأهمية الإبلاغ عن ممارسات فساد (ضفة غزة). | – تم إعداد ونشر المنشور. | |
| ١. ٢. التزام السلطة الفلسطينية بحماية المبلغين عن الفساد تحسن. | ١. ٢. ١. حملة منفذة لإقرار مقترحات تشريعات مهنية وتفعيلها لحماية المبلّغين عن الفساد. | – تطوير تشريعات ذات علاقة بمكافحة الفساد.<br>– تنفيذ حملة ضغط ومناصرة لتبني الأنظمة والتشريعات المطورة وإقرارها والعمل بها، إضافة إلى حملة توعوية بعد تبنيها، تشمل (٥٠٠ ومضة إذاعية ٥٠٠ متر، لوحات شوارع ، مطبوعات عدد (٢. | – تم تطوير مسوّدة نظام حماية المبلغين وتقديمها لهيئة مكافحة الفساد، ولم يتم تنفيذ حملة التوعية؛ لعدم تبني النظام حتى الآن. | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١.٣. مصداقية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تعزيز نظام النزاهة الوطني تعزز. | ١.٣.١. مشاريع مرتبطة في التوعية مقدمة ومنفذة من قبل مؤسسات مجتمع مدني شريكة.<br>١.٣.٢. شبكة أصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مشكلة من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني الشريكة.<br>١.٣.٣. دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على الموازنة العامة معزز . | – دعم عشرة مشاريع تتعلق بمكافحة الفساد، من خلال الشراكة مع عشر مؤسسات أهلية فلسطينية (ضفة غزة).<br>– تشكيل شبكة أصدقاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من ممثلي المؤسسات الشريكة الأكثر نشاطا مع "أمان" .<br>– تنفيذ لقاءين تدريبيين للشبكة حول أساليب الضغط والمناصرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .<br>– تنفيذ حملة توعوية لتشجيع المواطنين في قطاع غزة للإبلاغ عن أية ممارسات فساد في عملية إعادة الإعمار، ويشمل ذلك مطبوعات توعوية وومضات إذاعية.<br>– تنفيذ دورتين تدريبيتين حول مهارات الضغط والمناصرة لمكافحة الفساد (ضفة غزة).<br>– تنفيذ دورتين تدريبيتين لمؤسسات مجتمع مدني حول مهارات وأدوات الرقابة على الخدمات المقدمة من القطاع العام (ضفة غزة).<br>– تنفيذ ثلاث زيارات ضغط ومناصرة من قبل الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة للمؤسسات العامة المستهدفة، حول السياسة المالية للسلطة، وضرورة تلبيتها لاحتياجات المواطنين (ضفة غزة).<br>–التواصل والتشبيك مع الحكومة ووزارة المالية؛ بهدف تأمين اطلاع الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة على مشروع الموازنة في الوقت المناسب، والضغط باتجاه تبني ملاحظات الفريق، وتضمينها في الموازنة العامة قبل إقرارها.<br>– نشر موازنة المواطن ٢٠١٣ وإعداد ورقة موقف حول الموازنة لعرضها في جلسة الاستماع لوزير المالية.<br>–تنفيذ جلسة استماع لوزير المالية حول موازنة ٢٠١٣. | – تم دعم ١٦ مشروعًا تتعلق بمكافحة الفساد، من خلال الشراكة مع ١٦ مؤسسة أهلية فلسطينية (ضفة غزة).<br>– تم تشكيل الشبكة من المؤسسات الشريكة.<br>– تم تنفيذ لقاءين تدريبيين للشبكة.<br>– تم بلورة الحملة وتصميمها وإطلاقها بداية شهر ٢/٢٠١٤.<br>– تم تنفيذ الدورتين (ضفة غزة).<br>–تم تنفيذ الدورتين (ضفة غزة).<br>– تم تنفيذ ثلاث زيارات لوزارات (الداخلية والشؤون المدنية والتربية والتعليم).<br>– تم التواصل المستمر مع الحكومة ووزارة المالية والحصول على موازنة ٢٠١٣.<br>– تم نشر موازنة المواطن ٢٠١٣ وإعداد ورقة الموقف.<br>– تم تنفيذ الجلسة. | تأخر اطلاق الحملة نتيجة للتأخر في اعداد التقرير الاستقصائي بها. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ١.٣.٤. قدرات المجتمع المدني في الرقابة على المؤسسات الرئيسية المقدمة للخدمات الإنسانية مبنية. | – تنفيذ دورتين تدريبيتين لممثلي مؤسسات مجتمع مدني حول مهارات الرقابة على الالتزام بقيم النزاهة ونظم الشفافية في تقديم المساعدات الإنسانية (ضفة غزة).<br>– تنفيذ حملة توعوية حول الإجراءات والمعايير الشفافة والنزيهة في توزيع المساعدات الإنسانية.<br>– تنفيذ جلسة استماع حول الشفافية والنزاهة في توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة.<br>– تنفيذ ٨ زيارات للتجمعات المستهدفة بمشروع تجاوب؛ للتعريف بالمشروع والبدء بتشكيل اللجان في أم سلمونة– بيت لحم، وفروش بيت دجن– ومحافظة قلقيلية، والمغراقة.<br>– تشكيل لجان مجتمعية في أم سلمونة– وبيت لحم، وفروش بيت دجن– ومحافظة قلقيلية، والمغراقة– قطاع غزة.<br>– تنفيذ ٣ زيارات لاختيار ٣ تجمعات في محافظة قلقيلية؛ كي يتم استهدافها في مشروع تجاوب.<br>– وضع خطة العمل الخاصة بمشروع تشكيل مجالس المستفيدين ضمن تجاوب.<br>– توقيع مذكرة تفاهم مع الشؤون الاجتماعية، تتضمن "تأسيس مجالس مستفيدين". | – تم تنفيذ الدورتين (ضفة غزة).<br>– لم يتم تنفيذ حملة توعوية حول الإجراءات والمعايير الشفافة والنزيهة في توزيع المساعدات الإنسانية .<br>–لم يتم تنفيذ جلسة استماع حول الشفافية والنزاهة في توزيع المساعدات الإنسانية – غزة.<br>– تم تنفيذ زيارتين لكل موقع للتعريف بمشروع تجاوب.<br>– تم تشكيل لجان مجتمعية في أم سلمونة– وبيت لحم، وفروش بيت دجن– ومحافظة قلقيلية، والمغراقة في قطاع غزة.<br>– تم تشكيل اللجان، وتم اختيار مدينة قلقيلية وحبلة وعزون في محافظة قلقيلية للعمل معها.<br>– تم وضع الخطة واعتمادها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية.<br>– تم توقيع مذكرة التفاهم. | ارتبط تنفيذ الحملة بالانتهاء من إعداد دليل منع الفساد في تقديم المساعدات والذي ما يزال مسودة للدراسة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١. ٤. دور القطاع الخاص والشركات المساهمة العامة في تطبيق قواعد مدوّنة حوكمة الشركات تعزز. | ١. ٤. ١. العاملون في الشركات المساهمة العامة وإدارتها على وعي وقدرة لتطبيق قواعد مدوّنة حوكمة الشركات. | – التعاون مع هيئة سوق رأس المال في تطوير مؤشر قياس مدى التزام الشركات المساهمة العامة بتطبيق مدوّنة قواعد الحوكمة واطلاق في حفل خاص، وتطوير دليل إرشادي للمؤشر.<br>– تنفيذ لقاءين توعويين حول قواعد مدونة الحوكمة الواردة في مؤشر قياس الالتزام (ضفة غزة).<br>–تنفيذ لقاءين توعويين لممثلي الشركات المساهمة العامة حول دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تعزيز المساءلة في عمل الشركات (ضفة غزة).<br>تنفيذ لقائين توعويين لممثلي الشركات المساهمة العامة حول حق الوصول إلى المعلومات، وبشكل خاص من قبل المساهمين ومؤسسات المجتمع المدني.<br>–تنفيذ حملتين توعويتين حول تضارب المصالح في علاقة القطاع الخاص بالعام واهمية قيام المساهمين بدور فاعل في مساءلة رؤوساء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة (ضفة غزة).<br>–تنفيذ دورة تدريبية خاصة للاعلاميين حول مهارات اعداد تقارير استقصائية تستهدف الفساد في القطاع الخاص(ضفة غزة).<br>–اعداد ونشر ٤ اوراق عمل وتقارير متخصصة بأبرز اشكال الفساد في القطاع الخاص مثل التهرب الضريبي وغسل الاموال وتضارب المصالح والعضوية المزدوجة في مجالس إدارة الشركات.<br>– اعداد مدوّنة سلوك خاصة بهيئة سوق رأس المال. | – تم تطوير مؤشر القياس ودليله.<br>– تم تنفيذ لقاءين توعويين حول الإفصاح وتضارب المصالح (ضفة غزة).<br>– لم يتم تنفيذ لقاءين توعويين حول دور الرقابة والتدقيق الداخلي في تعزيز المساءلة في عمل الشركات (ضفة غزة).<br>– لم يتم تنفيذ لقاءين توعويين لممثلي الشركات المساهمة العامة حول حق المساهمين ومؤسسات المجتمع المدني من الوصول.<br>– تم تنفيذ حملتين توعويين اذاعييتين، حول تضارب المصالح في علاقة القطاع الخاص بالعام، وأهمية قيام المساهمين بدور فاعل في مساءلة رؤوساء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة (ضفة غزة).<br>– تم تنفيذ الدورة.<br>–تم اعداد ونشر ثلاث اوراق عمل وتقارير متخصصة (التهرب الضريبي، غسل الاموال وتضارب المصالح).<br>–تم اعداد المدوّنة. | تم الاتفاق مع هيئة سوق رأس المال على استبدال اللقاءات المخططة بحملات توعوية. |

الهدف الإستراتيجي الثاني: تفعيل دور الإعلام في وضع قضايا النزاهة ومكافحة الفساد على جدول أعمال المؤسسات ذات العلاقة

| الأهداف المرحلية | المخرجات | النشاطات المخططة | المنفذ | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ٢. ١. وسائل الإعلام والصحفيون يتبنون برامج ويعدوا تقارير استقصائية مرتبطة بمكافحة الفساد. | ٢. ١. ١. ثلاث مبادرات إعلامية لمؤسسات وإعلاميين تم رعايتها ودعمها من قبل "أمان". | – رعاية ودعم ٣ مبادرات إعلامية ضد الفساد. | – تم استقبال ١٥ مبادرة ورعاية ٩ مبادرات إعلامية. | |
| | ٢. ١. ٢. قدرات ٤٠ إعلاميًّا/ة في مجال إعداد التقارير الاستقصائية المرتبطة بمكافحة الفساد مبنية. | – تنفيذ دروتين تدريبيتين حول الصحافة الاستقصائية. | – تم تنفيذ الدروتين. | |
| | ٢. ١. ٣. قدرات ٢٠ إعلاميًّا/ة على تنفيذ جلسات استماع لمسؤولين مبنية.<br>٢. ١. ٤. (٩) برامج إذاعية حول مواضيع تتعلق بمنظومة الفساد ومكافحته معدة. | –تنفيذ دورة تدريبية حول مهارات عقد جلسات استماع إذاعية من قبل إذاعيين ومقدمي برامج تلفزيونية.<br>–تنفيذ ورعاية ٩ برامج إذاعية لمناقشة قضايا تتعلق بالفساد ومكافحته في المجتمع الفلسطيني تستند إلى تقارير "أمان" وملاحظات المواطنين وشكاويهم. | –تم تنفيذ الدورة.<br>– تم تنفيذ ١٥ برنامجًا إذاعيًّا ورعايتها. | |
| ٢. ٢. ممارسات الناشرين على الشبكة العنكبوتية تلتزم بمعايير أخلاقية ومهنية متفق عليها. | ٢. ٢. ١. مدوّنة سلوك الناشرين والمدونيين منشورة ومعممة . | –تنفيذ لقاءين توعويين للناشرين والمدونين حول مدوّنة سلوكهم. | – تم تنفيذ اللقاءين. | |
| | ٢. ٢. ٢. شبكة من ١٥ عضوًا إعلاميًّا وناشرًا فعالة في مكافحة الفساد | –تنفيذ دورة تدريبية لأعضاء الشبكة حول منظومة الفساد ومكافحته.<br>–تنفيذ لقاءين توعويين حول سبل تفعيل دور المدونين والناشرين وتحفيزهم على الانخراط في التطرق لقضايا الفساد، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات. | – تم تنفيذ الدورة.<br>–تم تنفيذ لقاء توعوي واحد. | |

الهدف الإستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة عمل هيئات الحكم المحلي لتحد من انتشار جرائم الفساد وتسهم في الكشف عنه

| الأهداف المرحلية | المخرجات | النشاطات المخططة | المنفذ | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ٣. ١. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة مفعلة في عمل الهيئات المحلية. | ٣. ١. ١. الاسناد مقدم لخمس هيئات محلية لتعزيز مهاراتهم في إعداد تقاريرهم ونشرها (ضفة/غزة). | -تنظيم لقاء توعوي لممثلي ٥ هيئات محلية، حول مهارات إعداد تقاريرهم للجمهور ونشرها.<br>- طباعة دليل تقديم الخدمات لبلدية أريحا. | - تم تنظيم اللقاء<br>- تم طباعة دليل تقديم الخدمات لبلدية أريحا. | |
| | ٣. ١. ٢. المساندة مقدمة لـ ١٥ هيئة محلية، حول مهارات تنظيم جلسات استماع ومساءلة. | - تنفيذ دورتين تدريبيتين لـ ١٥ هيئة محلية، حول مهارات تنظيم جلسات استماع ومساءلة .<br>- تنفيذ دورتين تدريبيتين حول المساءلة المجتمعية لممثلي الهيئات المحلية والمجتمع المدني.<br>- تنفيذ دورتين تدريبيتين للعاملين في وحدات الشكاوى والعلاقات العامة في الهيئات المحلية، حول مهارات الاتصال والتواصل ومتابعة قضايا المواطنين.<br>إعداد نظامي شكاوى ورقابة استرشاديّين للهيئات المحلية.<br>- تنفيذ جلسة استماع لرئيس الوزراء حول خطط الحكومة في التعامل مع أولويات المواطنين وهيئاتهم المحلية في منطقة شمال وشمال شرق القدس. | - تم تنفيذ الدورتين.<br>- تم تنفيذ الدورتين.<br>- تم إعداد نظام شكاوى ونظام رقابة استرشاديّين للهيئات المحلية.<br>-تم تنفيذ جلسة الاستماع. | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٣. ٢. أعضاء مجالس الهيئات المحلية والموظفون ملتزمون بمدونة سلوك الهيئات المحلية. | ٣. ٢. ١. خمس مدونات سلوك تم موائمتها، بناء على احتياجات خمس هيئات محلية.<br>٣. ٢. ٢. قدرات الهيئات المحلية على تطبيق مدوّنة السلوك مبنية. | – أقلمة مدوّنة السلوك لخمس هيئات محلية بناء على واقعها المؤسسي والخدماتي.<br>–عقد ٥ لقاءات توعوية للهيئات المحلية الخمس حول المدونات وآليات الالتزام بها ومراقبة الالتزام بها.<br>– تنفيذ مسح مقارن للمواطنين ونشره، لقياس مدى رضاهم عن الشفافية والنزاهة في عملية تقديم الخدمات لهم، في ٤ مناطق في الضفة. | – تم أقلمة مدوّنة السلوك لثماني هيئات محلية.<br>– تم عقد ٨ لقاءات توعوية.<br>– تم تنفيذ المسح المقارن ونشره. | |
| | ٣. ٢. ٣. ميثاق تقديم الخدمة من قبل الهيئات المحلية معدّ . | – إعداد ميثاق تقديم الخدمة.<br>– تنفيذ حملة ضغط ومناصرة لتبنّي الميثاق من قبل ٤ بلديات، من خلال عقد ما يلزم من لقاءات معهم.<br>– تنفيذ حملة توعوية حول ميثاق تقديم الخدمة للمواطنين (٥٥٠ ومضة اذاعية، ٣٢٠ متر لوحات شوارع). | – تم إعداد الميثاق.<br>–تم تنفيذ حملة ضغط ومناصرة لتبنّي الميثاق. | |
| ٣. ٣. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية في الانتخابات المحلية مضمونة. | ٣. ٣. ١. التقرير الرقابي لـ "أمان" حول نزاهة الانتخابات المحلية وشفافيّتها معد ومنشور. | – إعداد تقرير الرقابة على الانتخابات المحلية ونشره. | – تم إعداد تقرير الرقابة على الانتخابات المحلية ونشره. | |

الهدف الإستراتيجي الرابع: تعزيز بيئة عمل المؤسسات العامة لتحد من انتشار الفساد وتُسهم في الكشف عنه

| الأهداف المرحلية | المخرجات | النشاطات المخططة | المنفذ | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ٤. ١. الإجراءات وطواقم موظفي القطاع العام محصنون ضد الفساد. | ٤. ١. ١. ٥٠٠ من موظفي المؤسسات العامة المستهدفة لديهم الوعي والمعرفة والدافعية للإبلاغ عن الفساد ومكافحته. | – إعداد تقرير حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل إحدى المؤسسات العامة.<br>–تنفيذ حملة ضغط لتبنّي نتائج التقرير.<br>– إعداد تقرير استقصائي ونشره، حول ممارسة فساد في عمل المؤسسات العامة.<br>– تنفيذ حملة توعوية لتشجيع الموطنين للتقدم لجائزة النزاهة ٢٠١٣ وتشمل لوحات شوارع، وإعلانات صحف وومضات إذاعية ومنشورات.<br>– عقد احتفال الشفافية ٢٠١٣. | – تم إعداد تقرير حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل وزارة الأوقاف.<br>– تم تنفيذ حملة ضغط على الوزارة لتبني نتائج التقرير.<br>– تم إعداد تقرير استقصائي حول عطاءات وزارة الأشغال العامة ونشره.<br>– تم تنفيذ حملة توعية لتشجيع المواطنين للتقدم لجائزة النزاهة ٢٠١٣.<br>– تم عقد احتفال الشفافية ٢٠١٣. | |
| | ٤. ١. ٢. مدوّنة سلوك خاصة بإحدى المؤسسات العامة معدة ومعممة . | –تقديم الإسناد الفني لموائمة مدوّنة سلوك الوظيفة العامة لتتناسب وطبيعة عمل وزارة الشؤون الاجتماعية .<br>– تنفيذ ورشة توعوية للعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية حول آليات تطبيق المدونة والالتزام بها. | –تم تقديم الاسناد الفني للعمل على موائمة مدوّنة سلوك الوظيفة العامة لتتناسب وخصوصية عمل وزارة الشؤون الاجتماعية.<br>– لم يتم تنفيذ ورشة توعوية للعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية حول آليات تطبيق المدونة والالتزام بها. | سيتم عقد اللقاء التوعوي في الربع الثاني من ٢٠١٤ بعد إقرار المدوّنة من الوزارة. |
| | ٤. ١. ٣. وزارة الشؤون الاجتماعية أكثر قدرةً والتزامًا بقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في تقديم المساعدات للموطنين. | – تقديم الإسناد الفنّي لوزارة الشؤون الاجتماعية لتطوير دليل منع الفساد في عمليات توزيع المساعدات للمواطنين.<br>– تنفيذ دورة تدريبية للعاملين في الوزارة حول منظومة الفساد ومكافحته، وآليات استخدام الدليل الإرشادي المعد. | – تم تطوير الدليل.<br>– لم يتم تنفيذ دورة تدريبية للعاملين في الوزارة حول منظومة الفساد ومكافحته، وآليات استخدام الدليل الإرشادي المعد. | سيتم عقد الدورة في الربع الثاني من ٢٠١٤ بعد اقرار الدليل من الوزارة. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤. ٢. قيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية مفعلة في عمل المؤسسات العامة غير الوزارية. | ٤. ٢. ١. الاستجابة لنتائج وتوصيات تقارير "أمان" ودراساتها حول وضع نظم المساءلة والشفافية والنزاهة ومبادئها في عمل المؤسسات غير الوزارية تحسنت. | – إعداد ٧ تقارير ونشرها، حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل ٧ مؤسسات عامة غير وزارية.<br>– تنفيذ ٧ ورش وجلسات استماع، بناء على نتائج التقارير.<br>– طباعة التقارير ونشرها. | – تم إعداد ٧ تقارير ونشرها، حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل ٧ مؤسسات عامة غير وزارية (لجنة الانتخابات، النيابة العامة، المواصفات والمقاييس، هيئة الإذاعة والتلفزيون، صندوق تطوير وإقراض البلديات، القضاء الشرعي، ديوان الموظفين).<br>– تم تنفيذ ٧ ورش وجلسات استماع بناء على نتائج التقارير.<br>– تم طباعة التقارير ونشرها. | |
| ٤. ٣. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية في سياسة التعيين في المؤسسات العامة محسنة. | ٤. ٣. ١. جلسة استماع حول نزاهة وشفافية عملية التعيينات منفذة. | – إعداد تقرير سنوي حول النزاهة والشفافية في عملية التعيينات الحكومية ونشره.<br>– عقد جلسة استماع بناءً على نتائج التقرير. | – تم إعداد تقرير بجزأين حول النزاهة والشفافية في عملية التعيينات الحكومية ونشره.<br>–تم عقد جلستي استماع بناءً على نتائج التقرير. | |
| ٤. ٤. تشريعات فلسطينية رادعة لجرائم الفساد متبنّاة. | ٤. ٤. ١. مقترحات التشريعات المتعلقة بجرائم الواسطة والمحسوبية معدة ومقدمة للمعنيين. | – تطوير التشريعات ذات العلاقة.<br>– تنفيذ حملة ضغط ومناصرة لتبنّي التشريعات. | – تم اعداد ورقة موقف تحليلية لجرائم الواسطة والمحسوبية مرفقة بعريضة موقعة من ٢٦ الف مواطن في غزة والضفة دعما للمقترحات الواردة فيها وتم تقديمها لهيئة مكافحة الفساد لدراستها.<br>– تم تنفيذ حملة ضغط ومناصرة لتبني المقترحات الواردة في ورقة الموقف. | |
| ٤. ٥. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل القضاء تعززت. | ٤. ٥. ١. المجتمع المدني فاعل في دعم مبدأ التوازن والفصل في الصلاحيات والمهام والرقابة المتبادلة بين أركان العدالة. | – تنفيذ حملة ضغط على أركان العدالة لتبنّي ورقة موقف مؤسسات المجتمع المدني ورؤيتها لإصلاح السلطة القضائية. | –لم يتم تنفيذ الحملة. | أُجّلت الحملة لعام ٢٠١٤. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤. ٦. قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الاجهزة الأمنية تعززت. | ٤. ٦. ١. مدوّنة سلوك لأحد الاجهزة الأمنية مطور ومعمم ومعمول به. | -اعداد مدوّنة سلوك خاصة لأحد الاجهزة الامنية.<br>-عقد ورشة توعوية حول المدوّنة. | -تم اعداد مسودة مبادئ مدوّنة سلوك العاملين في المؤسسة الامنية.<br>-تم عقد لقاء داخلي نظمته وزارة الداخلية لمناقشة المسودة ولتقديم ملاحظاتهم لـ " أمان" . | |
| | ٤. ٦. ٢. قدرات العاملين في المؤسسة الأمنية على تطبيق المبادئ العامة الواردة في مدوّنة السلوك مبنية. | - تنفيذ ٤ دورات تدريبية متخصصة حول منظومة الفساد ومكافحته، تستهدف العاملين في الأجهزة الأمنية تشمل (الوحدات الإدارية والمالية، وحدات الرقابة والتدقيق والتفتيش الداخلي والشكاوى، كبار ضباط الأجهزة الأمنية ).<br>- تنفيذ دورة تدريب مدربين حول منظومة الفساد ومكافحته تستهدف المدربين في وحدات التدريب التابعة لوزارة الداخلية. | -تم تنفيذ دورتان من أصل اربعة.<br>-تم تنفيذ دورة تدريب المدربين. | أُجلت دورتان لعام ٢٠١٤ بناء على طلب من وزارة الداخلية؛ ليتناسب وخطتهم التدريبية المعدة. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٤. ٧. معلومات حول حجم الفساد وطبيعته وآليات مكافحته موفرة لصُنّاع القرار. | ٤. ٧. ١. تقرير الفساد السنوي معدّ ومعمم، ويقدم توصيات وآليات لسدّ الضعف والفجوات في مناعة نظام النزاهة الوطني في المؤسسات العامة. | – إعداد تقرير الفساد السنوي ٢٠١٢ ونشره.<br>– عقد مؤتمر " أمان" السنوي التاسع لعرض نتائج التقرير ومناقشة توصياته.<br>– تطوير خطة متابعة نتائج التقرير وتوصياته.<br>– تنفيذ حملة ضغط ومناصرة حول نتائج التقرير.<br>– تنفيذ استطلاعَيْ رأي للمواطنين (خاص وعام)، حول منظومة الفساد ومكافحته في فلسطين.<br>– جمع المعلومات بناء على مؤشر النزاهة لصالح اعداد تقرير الفساد السنوي ٢٠١٣. | – تم إعداد تقرير الفساد السنوي ٢٠١٢ ونشره.<br>– تم عقد مؤتمر " أمان" السنوي التاسع.<br>– تم تنفيذ حملة ضغط ومناصرة حول نتائج التقرير وتوصياته.<br>– تم تنفيذ الاستطلاعين (خاص وعام).<br>– تم جمع المعلومات المتعلقة بتقرير الفساد ٢٠١٣ بناءً على مؤشر النزاهة. | |
| | ٤. ٧. ٢. دراسات تقيمية حول جهود مكافحة الفساد الرسمية معدة ومنشورة، وتقدم توصيات وآليات لسد الفجوات في هذه الجهود. | – إعداد ثلاثة تقارير تقيمية لمدى الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.<br>–عقد ثلاث جلسات استماع بناءً على نتائج التقارير. | – تم إعداد ثلاثة تقارير (إدارة السجلات العامة، تعيينات الفئة العليا، مشاركة المجتمع المدني في الرقابة على القطاع العام وتنفيذ ال UNCAC- أمان حالة دراسية).<br>– تم عقد جلستي استماع بناءً على نتائج التقارير. | |
| | ٤. ٧. ٣. دراسة نظام النزاهة الوطني محدثة ومنشورة وتقدم توصيات وآليات لسدّ الضعف والفجوات في هذه الجهود. | –تحديث دراسة نظام النزاهة الوطني ٢٠١٣.<br>– إعداد ورقتي عمل متخصصتين حول قضايا أُثيرت ضمن نتائج دراسة نظام النزاهة الوطني واستنتاجاتها.<br>–عقد لقاءَي ضغط ومناصرة بناءً على نتائج الورقتين. | – تم تحديث دراسة نظام النزاهة الوطني ٢٠١٣.<br>– تم إعداد ورقتي عمل (مفهوم الاستقلالية، الواقع القانوني للإفلات من العقاب لجرائم الفساد).<br>–عقد لقاء مع ديوان الموظفين العام شمل مناقشة إشكاليات مفهوم الاستقلالية وتطبيقه، والاتفاق على التعاون المستقبلي لتذليلها. | |

الهدف الإستراتيجي الخامس: تحسين أداء " أمان" تجاه تحقيق رسالتها

| الأهداف المرحلية | المخرجات | النشاطات المخططة | المنفذ | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| ٥.١. الهيئات القيادية في "أمان" متمكنة من القيام بدورها بما ينسجم مع أفضل ممارسات الإدارة الرشيدة. | ٥.١.١. المعلومات حول الأداء العام لأمان تصل بشكل دوري لمجلس الإدارة. | – إعداد تقارير شهرية دورية لإنجازات دوائر " أمان" ومناقشتها.<br>– تنظيم لقاء نصف سنوي بين طاقم " أمان" وأعضاء مجلس الإدارة. | – تم إعداد التقارير الشهرية ومناقشتها في اجتماعات الطاقم.<br>– لم يتم تنظيم اللقاء النصف سنوي. | |
| | ٥.١.٢. مساهمات مجلس الإدارة في القيام بالمهام المنوطة به تجاه "أمان" ورسالتها ميسّرة من قبل الإدارة التنفيذية. | – تيسير مداخلات ومشاركات مجلس الإدارة في أنشطة " أمان" كمتحدثين أو كمشاركين.<br>– تنظيم أنشطة وزيارات لمجلس الإدارة لمؤسسات تمويلية وشركاء.<br>– تسهيل مهمة لجنة التدقيق الداخلي المكونة من مجلس الإدارة.<br>– تسهيل مشاركات مجلس الإدارة في الورش والشبكات واللقاءات الدولية والإقليمية ذات العلاقة. | – تم تيسير مشاركات مجلس الإدارة في أنشطة «أمان» كمتحدثين أو كمشاركين.<br>– لم يتم تنظيم أنشطة وزيارات لمجلس الإدارة لمؤسسات تمويلية وشركاء.<br>– تم تسهيل مهمة لجنة التدقيق الداخلي.<br>– تم تسهيل مشاركات مجلس الإدارة في الورش والشبكات واللقاءات الدولية والإقليمية. | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٥.٢. فاعلية وحيوية المصادر تجاه تحقيق رسالة "أمان" وأهدافها تحسنت. | ٥.٢.١. الموظفون مدرَّبون على المهارات الإدارية والفنية التي تلزم وتتناسب وطبيعة عمل "أمان". | – تنفيذ دورة تدريبية لطاقم "أمان" حول مهارات كتابة قصص النجاح.<br>– تنفيذ دورة تدريبية لطاقم "أمان" حول مهارات تحليل استطلاعات الرأي.<br>– تنفيذ دورة تدريبية لطاقم "أمان" حول مهارات الاتصال والتواصل مع وسائل الإعلام. | – تم تنفيذ الدورة.<br>– تم تنفيذ الدورة.<br>– تم تنفيذ الدورة. | أجل اللقاء لبداية ٢٠١٤ ليتناسب ويتلاءم مع موعد المناقشة والمتابعة لتنفيذ إستراتيجية أمان. |
| | ٥.٢.٢. تقرير حول قدرات المصادر البشرية تجاه أدائها يعد كل سنتين مرة. | – عقد لقاء سنوي للهيئات القيادية في "أمان" (مدراء الدوائر). | – لم يتم عقد اللقاء السنوي للهيئات القيادية. | |
| | ٥.٢.٣. مصادر تمويل "أمان" مؤمنة. | – تأمين آفاق تمويلية جديدة ل "أمان".<br>– توسيع قاعدة مجتمع المولين الرئيسيين لأمان. | – تم تأمين آفاق تمويلية جديدة لـ "أمان".<br>– لم يتم توسيع قاعدة مجتمع المولين الرئيسيين لـ "أمان". | |
| | ٥.٢.٤. مصادر حول منظومة الفساد ومكافحته متوافرة ومحدثة في مركز المصادر. | – تنفيذ دورة تدريبية خاصة لوحدة البحث تتعلق بالمهارات البحثية والتحليلية.<br>– توفير مصادر إضافية حول منظومة الفساد ومكافحة من خلال ترجمة مصادر وشراء أدبيات والتسجيل في الدوريات العالمية.<br>– شراء اللوازم والأثاث والأجهزة اللازمة لتحسين بيئة عمل مركز المصادر ووحدة البحث. | – لم يتم تنفيذ الدورة.<br>– تم توفير مصادر إضافية حول منظومة الفساد ومكافحته من خلال ترجمة مصادر وشراء أدبيات والتسجيل في الدوريات العالمية.<br>– تم شراء اللوازم والأثاث والأجهزة اللازمة لتحسين بيئة عمل مركز المصادر ووحدة البحث. | أُجّلت الدورة لعام ٢٠١٤ بناءً على الاتفاق مع منظمة الشفافية الدولية. |
| ٥.٣. بيئة ومكان عمل "أمان" تحسنت وتعززت. | ٥.٣.١. مقر ملك لـ "أمان" موفر ومؤمن. | – إعداد خطة عمل لسيناريوهات شراء مقرّ « أمان».<br>– تأمين التمويل اللازم لشراء مقرّ "أمان". | – لم يتم إعداد الخطة.<br>– لم يتم تأمين التمويل اللازم لشراء مقرّ "أمان". | تم دراسة عدة خيارات لمقارنتها وإمكانيات « أمان» وللعمل على تمكين « أمان» خلال العامين القادمين للعمل من أجل تأمين مقر. |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٥. ٤. الإجراءات وأنظمة عمل "أمان" تطوّرت. | ٥. ٤. ١. أربعة أدلة وإجرءات عمل وتنفيذ النشاطات معدّة ومعمول بها. | – إجراء تقييم للإجراءات وأنظمة عمل " أمان" وأهدافها الإستراتيجية وأدلة المشاريع.<br>– تطوير النماذج والأنظمة بناءً على عملية التقييم .<br>– إجراء تقييم دوري لإجراءات العمل . | –تم اجراء تقييم لإجراءات وانظمة عمل " أمان" واهدافها الإستراتيجية وادلة المشاريع.<br>– تم تطوير النماذج والانظمة بناء على عملية التقييم .<br>– تم إجراء تقييم دوري لإجراءات العمل . | |
| | ٥. ٤. ٢. نظام التقييم بالنتائج معدّ. | –الانتهاء من تطوير نظام التقييم بالنتائج.<br>– جمع المعلومات التي تُسهم في تحقيق نتائج نظام التقييم بالنتائج.<br>– إجراء مراجعة سنوية لتطوير نظام التقييم.<br>– اجراء مراجعة كل سنتين لنظام التقييم بالنتائج. | – تم الانتهاء من إعداد نظام التقييم بالنتائج.<br>– تم جمع المعلومات التي تُسهم في تحقيق نتائج نظام التقييم بالنتائج.<br>– تم إجراء مراجعة سنوية لتطوير نظام التقييم والرقابة.<br>– تم إجراء مراجعة كل سنتين لنظام التقييم بالنتائج. | المراجعة والتطوير للنظام ستتم في الرُبع الأول من عام ٢٠١٤ بعد انتهاء المرحلة التجريبية له. |
| ٥. ٥. دور "أمان" على الصعيد الإقليمي والدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد تحسّن وتعزز. | ٥. ٥. ١. مشروعان إقليميان على الأقل ينفّذان بالشراكة مع فروع عربية. | – تنفيذ مشروع/ مبادرة إقليمية بالشراكة مع فروع عربية سنويًّا.<br>– تنفيذ زيارة تبادل خبرات بين " أمان" وأحد فروع منظمة الشفافية في المنطقة.<br>– المشاركة في ٤ فعاليات إقليمية ودولية مسنضافة ذات علاقة بعمل أمان". " | – تم تنفيذ ٣ مشاريع ومبادرات إقليمية بالشراكة مع فروع عربية.<br>– تم تنفيذ زيارة تبادل خبرات بين "أمان" وائتلاف "رشيد" في الأردن.<br>– تم المشاركة في ١١ فعالية إقليمية ودولية مستضافة ذات علاقة بعمل " أمان" . | مشاريع: نظام النزاهة الوطني، نظام النزاهة في الهيئات المحلية، مكافحة الفساد السياسي في العالم العربي. |
| | ٥. ٥. ٢. الشبكات المحلية الفاعلة في مكافحة الفساد تتلقّى الدعم الفنّي واللوجستي من " أمان" . | – استضافة الدعم اللوجستي وتقديمه للفرع المحلي للشبكة العربية للمساءلة الاجتماعية . | – تم استضافة الدعم اللوجستي وتقديمه للفرع المحلي للشبكة. | |

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان
aman
Transparency Palestine

تأسس الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) عام ٢٠٠٠ بمبادرة عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، بوصفها حركة مجتمع مدنيّ، تسعى لمكافحة الفساد، وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني. وفي العام ٢٠٠٦ حاز الائتلاف على العضوية الكاملة لمنظمة الشفافية الدولية، حيث يلتزم الائتلاف بالمبادئ التوجيهية لهذه الحركة، وينشط في ترويج أهدافها ونشاطاتها في ظلّ التصاقه بالسياق الفلسطيني.

يركز الائتلاف في مسعاه على الناس؛ لأن جهود مكافحة الفساد لن تنجح ولن تثمر إلا من خلال انخراطهم الواسع فيها، خاصة أن مكافحة الفساد تسعى إلى تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة لهم، التي يشكل الفساد أحد أهم معوّقاتها. ويتّبع الائتلاف منهجًا شاملًا ومستدامًا، يستند إلى الشراكة والتعاون مع جميع الأطراف ذات العلاقة ومجموعات المصلحة؛ بهدف تعزيز الشفافية في المؤسسات الفلسطينية على اختلاف تصنيفاتها، وإنفاذ القانون ومشاركة المواطنين في الحكم وفي إدارة موارد الدولة الفلسطينية.

## الرسالة

تعزيز الشفافية والمساءلة وقيم النزاهة في المؤسسات الفلسطينية، في إطار نظام النزاهة الوطني واتفاقية الأمم المتحدة والاتفاقيات العربية لمحاربة الفساد.

## الرؤيا

مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد.

## أعضاء مجلس إدارة ائتلاف أمان

د. حنان عشراوي / رئيسة مجلس الإدارة

د. جورج جقمان/ عضو

أ. سمير حليلة / أمين السر

أ. حنان طه / عضو

أ. عندليب عدوان / عضو

د. ليلي فيضي / عضو

أ. محمد عباس عبد الحق / أمين الصندوق

أ. عصام يونس / عضو

د. عزمي الشعيبي / مفوض « أمان» لمكافحة الفساد

## أعضاء الائتلاف

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح – رام الله

الملتقى الفكري العربي- القدس

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن - رام الله

مركز الميزان لحقوق الإنسان - غزة

مركز التجارة الفلسطيني – بال ترايد - رام الله

بالإضافة إلى عدد من الأفراد الناشطين في مجال الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

## الطاقم التنفيذي لأمان ٢٠١٣

غادة الزغير / المديرة التنفيذية
عصام حج حسين / مدير البرامج والمشاريع
لانا طواشة / مديرة البرنامج الرئيسي
محمد دمدوم / مدير مالي و قائم بأعمال المدير الإداري
عبير مصلح / مديرة وحدة البحث والتطوير
هامة زيدان / مديرة مركز المناصرة والإرشاد القانوني
شروق حجاوي / مديرة مشروع
محمد أبو صلاح / منسق مشروع
وائل بعلوشة / مدير مكتب غزة
رامي موسى / منسق الصفحة الإلكترونية ومركز المصادر
جميلة عبد / منسقة مشروع
فضل سليمان / مشرف التدريب والإعلام و مدير مشروع
وائل الحاج محمد / منسق مشروع
لينا فلاح / منسقة مشروع
مروة أبو عودة / منسقة مشروع
بلال البرغوثي / مستشار قانوني – دوام جزئي
نانسي محمود / مسؤولة العلاقات العامة – دوام جزئي
فخر خلف / محاسب رئيسي
بكر التركماني / مستشار قانوني
لؤي جابر / مساعد إداري ALAC
سلام زهران / مساعدة إدارية
فيولا عطاالله/ مساعدة إدارية
صمود البرغوثي / مساعدة إدارية
رناد الناطور / مساعدة إدارية
منال كونة/ مساعد إدارية
أماني جمال / سكرتاريا
ولاء القواسمي / سكرتاريا
فائدة دغرة/ موظفة خدمات

# القوائم المالية المدققة ٢٠١٣

إرنست ويونغ
صندوق بريد ١٣٧٣
الطابق السابع
مبنى باديكو هاوس - المأصيون
رام الله – فلسطين

هاتف : ٠٢٢٤٢١٠١١ +٩٧٠
فاكس: ٠٢٢٤٢٢٣٢٤ +٩٧٠
www.ey.com

EY
Building a better working world

90
Years in MENA

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مجلس الأمناء**
**الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان**

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣، وقائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

**مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية**

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

**مسؤولية مدققي الحسابات**

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

**الـرأي**

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لأمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ ونتائج نشاطاتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

**إرنست ويونغ – الشرق الأوسط**

إرنست ويونغ

٤ آذار ٢٠١٤
رام الله – فلسطين

**قائمة المركز المالي**
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

| | إيضاح | ٢٠١٣ دولار أمريكي | ٢٠١٢ دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| **الموجودات** | | | |
| **موجودات غير متداولة** | | | |
| ممتلكات ومعدات | ٣ | ٥١,٥٩٩ | ٤٧,٧٧٩ |
| | | ٥١,٥٩٩ | ٤٧,٧٧٩ |
| **موجودات متداولة** | | | |
| مستحق من جهات مانحة | ٤ | ٢,٣٧٧,٠٥٩ | ٨١٤,٠١١ |
| موجودات متداولة أخرى | ٥ | ٣٠,٥١٩ | ٢٨,٣٣٣ |
| النقد والنقد المعادل | | ٧٣٨,٢٢٣ | ٩٠٦,٧٠٤ |
| | | ٣,١٤٥,٨٠١ | ١,٧٤٩,٠٤٨ |
| **مجموع الموجودات** | | ٣,١٩٧,٤٠٠ | ١,٧٩٦,٨٢٧ |
| **صافي الموجودات والمطلوبات** | | | |
| **صافي الموجودات** | | | |
| صافي الموجودات غير المقيدة | | ٦٧,٠١٦ | ٣٨,٥٣٤ |
| **مجموع صافي الموجودات** | | ٦٧,٠١٦ | ٣٨,٥٣٤ |
| **مطلوبات غير متداولة** | | | |
| إيرادات مؤجلة | ٦ | ٥٥,١٨٨ | ٥١,٣٦٨ |
| مخصص تعويض نهاية الخدمة | ٧ | ١٦٠,١٢٤ | ١٢٧,٩٢٩ |
| | | ٢١٥,٣١٢ | ١٧٩,٢٩٧ |
| **مطلوبات متداولة** | | | |
| ذمم دائنة ومستحقات | ٨ | ٢٣١,٩٢٨ | ٢٠١,٨٦٩ |
| منح مقيدة مؤقتاً | ٩ | ٢,٦٨٣,١٤٤ | ١,٣٧٧,١٢٧ |
| | | ٢,٩١٥,٠٧٢ | ١,٥٧٨,٩٩٦ |
| **مجموع المطلوبات** | | ٣,١٣٠,٣٨٤ | ١,٧٥٨,٢٩٣ |
| **مجموع صافي الموجودات والمطلوبات** | | ٣,١٩٧,٤٠٠ | ١,٧٩٦,٨٢٧ |

## قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

| | إيضاح | ٢٠١٣ دولار أمريكي | ٢٠١٢ دولار أمريكي |
|---|---|---|---|
| **الإيرادات** | | | |
| إيرادات متحققة من منح مقيدة مؤقتاً | ٩ | ١,٣٢٩,٦٩٠ | ١,٣٥٢,٥٤٨ |
| إيرادات مؤجلة متحققة | ٦ | ١٨,٣٧١ | ١٢,٥٠٨ |
| إيرادات غير مقيدة | ١٠ | ١١,٣٥٨ | ٥٦,٠٩٩ |
| فروقات عملة | | ٢٦,١٠٣ | - |
| **مجموع الإيرادات** | | ١,٣٨٥,٥٢٢ | ١,٤٢١,١٥٥ |
| **المصاريف** | | | |
| مصاريف المشاريع | ١١ | ١,٣٢٩,٦٩٠ | ١,٣٥٢,٥٤٨ |
| استهلاك ممتلكات ومعدات | ٣ | ١٨,٣٧١ | ١٤,٨٢٣ |
| مصاريف أخرى | ١٢ | ٨,٩٧٩ | ٢٦,٨٥٢ |
| **مجموع المصاريف** | | ١,٣٥٧,٠٤٠ | ١,٣٩٤,٢٢٣ |
| **الزيادة في صافي الموجودات** | | ٢٨,٤٨٢ | ٢٦,٩٣٢ |
| صافي الموجودات في بداية السنة | | ٣٨,٥٣٤ | ١١,٦٠٢ |
| **صافي الموجودات في نهاية السنة** | | ٦٧,٠١٦ | ٣٨,٥٣٤ |

**قائمة التدفقات النقدية**

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

| | ٢٠١٣ | ٢٠١٢ |
|---|---|---|
| | دولار أمريكي | دولار أمريكي |
| **أنشطة التشغيل** | | |
| الزيادة في صافي الموجودات | ٢٨,٤٨٢ | ٢٦,٩٣٢ |
| **تعديلات :** | | |
| استهلاك ممتلكات ومعدات | ١٨,٣٧١ | ١٤,٨٢٣ |
| مصروف تعويض نهاية الخدمة | ٤٠,٤٨٧ | ٤٠,١٧٤ |
| منح معدومة | - | ٥,٩٨٨ |
| إيرادات مؤجلة متحققة | (١٨,٣٧١) | (١٢,٥٠٨) |
| | ٦٨,٩٦٩ | ٧٥,٤٠٩ |
| مستحق من جهات مانحة | (١,٥٦٣,٠٤٨) | ٦٠٨,٧٣٠ |
| موجودات متداولة أخرى | (٢,١٨٦) | ٣,١٣٥ |
| إيرادات مؤجلة | ٢٢,١٩١ | ٢٩,٠٦٧ |
| منح مقيدة مؤقتاً | ١,٣٠٦,٠١٧ | (٥٤٤,٠٥٢) |
| ذمم دائنة ومستحقات | ٣٠,٠٥٩ | ٧٦,٤٠٨ |
| دفعات تعويض ترك الخدمة | (٨,٢٩٢) | (١٩,٠٣٢) |
| **صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التشغيل** | (١٤٦,٢٩٠) | ٢٢٩,٦٦٥ |
| **أنشطة الاستثمار** | | |
| شراء ممتلكات ومعدات | (٢٢,١٩١) | (٢٩,٠٦٧) |
| **صافي النقد المستخدم في أنشطة الاستثمار** | (٢٢,١٩١) | (٢٩,٠٦٧) |
| **(النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل** | (١٦٨,٤٨١) | ٢٠٠,٥٩٨ |
| النقد والنقد المعادل في بداية السنة | ٩٠٦,٧٠٤ | ٧٠٦,١٠٦ |
| **النقد والنقد المعادل في نهاية السنة** | ٧٣٨,٢٢٣ | ٩٠٦,٧٠٤ |

# شكر خاص

يشكر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، أعضاءه كافة؛ لدعمهم المتواصل لبرامجه ونشاطاته، والشـركاء والممولين المحليين والدوليين كافة، ويخص بالشكـر ائتلاف ممولي البرنامج الرئيس: حكومات النرويـج، وهولندا، ولوكسمبورغ؛ لدعمهم المستمر، كمـا يشكر منظمة الشفافية الدولية وحكومات السويد وبريطانيا والمانيا والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وختامًـا، يسجل الائتلاف شكره لمنظمات العمـل الأهلي، والمجموعات الشبابية التي نفذت مبادرات خلاقة لمكافحة الفساد، ولجميع المؤسسات الرسمية التي تعاونت مع «أمان»، ولشبكات العمل الفلسطينية والعربية، ولجميـع الباحثين والمدربـين والأكاديميين، وممثلي المؤسسات العامة ومؤسسـات المجتمع المدني؛ لتعاونهم وتفاعلهم وإثرائهم لنشاطات الائتلاف.